

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة 28 - آب 2025

40 Years
OF GROWTH

 Investment for Future

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

40 Years
OF GROWTH

في هذا العدد

3	إفتتاحية العدد
5	الطباع يدعو للبحث عن أسواق تصديرية جديدة غير تقليدية ودعم المصدرين
7	رجال الأعمال الأردنيين: دعم كامل لجهود المخابرات ووقوف خلف القيادة الهاشمية
8	” مدير الجمارك“ إدراج شركات جديدة في برنامج القائمة الذهبية
9	المسؤولية المجتمعية ... مشروع وطني لإسناد جهود تحقيق التنمية المستدامة
10	طاقة الاعيان تزور جمعية رجال الاعمال الاردنيين
11	رجال الأعمال“ تشييد بجهود الهيئة الخيرية الهاشمية
12	الطباع: نسعى لتعزيز دور القطاع الخاص وجعل الأردن مركزاً استثمارياً إقليمياً
16	مذكرة تفاهم لتوحيد جهود تعزيز التعاون الاقتصادي مع تركيا
18	رجال الأعمال: تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني قبرصي
19	الطباع: رفع العقوبات عن سوريا يعزز الاقتصاد ويفتح فرص إعادة الإعمار
20	اتفاقية الشراكة مع الإمارات نقلة نوعية في مسار التعاون الاقتصادي
21	جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستقبل وفدًا اقتصاديًا من ويلز
24	في عيد الاستقلال ... الأردن أرسى دعائم قوية لبناء اقتصاد وطني
25	انعقاد مجلس الأعمال ”الأردني – التركي“
28	أمانة عمان تبحث مع مجلس الأعمال الأردني التركي تعزيز التعاون
29	”الاستثمار“ تبحث فرص التعاون الاستثماري مع الوفد التركي
30	مذكرة تفاهم بين اتحادي رجال الأعمال العرب والدولي لتعزيز التكامل الاقتصادي
34	الطباع: الأردن يمتلك فرصا نوعية في قطاعات المستقبل
35	رجال الأعمال تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني – رواندي
36	الأردن وسوريا ... تعاون وتكامل اقتصادي وأعد مبني على المصالح المتبادلة
37	جمعية رجال الأعمال تلتقي السفير الأردني لدى السعودية
40	الرسوم الجمركية الأميركية.. الدبلوماسية الاقتصادية تقلص الأثر
41	”رجال الأعمال“ تطلع على مشاريع ”البريد الأردني“
43	الأردن ومصر: شراكة اقتصادية راسخة وفرص استراتيجية لتعزيز التكامل العربي
44	رجال الأعمال: تصريحات نتنياهو وهمية وتعبر عن كيان زائل
47	رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية السورية



حمدي الطباع

رئيس مجلس الإدارة

ومستدامة تعود فوائدها على مختلف شرائح المجتمع، بما ينسجم مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، ويدعم تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي تُعد ركيزة أساسية للنمو المستدام في السنوات القادمة. ويتطلب ذلك استمرار جهود الإصلاح المالي والهيكلية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني واستدامته، إلى جانب توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الثاني من عام 2025 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج للاستثماري للمملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

بسم الله الرحمن الرحيم

حقق الاقتصاد الوطني منذ مطلع عام 2025 جملة من المؤشرات الإيجابية التي تمثل فرصة مهمة للبناء عليها وتعزيز مسار النمو الاقتصادي في المملكة، رغم ما تشهده المنطقة من اضطرابات جيوسياسية ألقت بظلالها على الاقتصادات الإقليمية، ومنها الأردن. فقد أسهمت السياسات المالية والنقدية الحكيمة، إلى جانب جهود الإصلاح الاقتصادي المستمرة، في الحفاظ على معدلات نمو مستقرة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني.

كما لعبت الدبلوماسية الأردنية دوراً بارزاً في الحد من آثار هذه الاضطرابات، من خلال توثيق الشراكات الإقليمية والدولية، وتأمين الدعم المالي والفني من الجهات المانحة والمؤسسات المالية العالمية. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود ورفع معدلات النمو، إذ سجلت نسبة نمو قدرها 2.7% خلال العام الحالي، مع توقعات بتجاوز 4% على المدى المتوسط بحلول عام 2028. كذلك، ساعدت هذه السياسات في ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، وتمكين مختلف القطاعات الاقتصادية من مواصلة نشاطها بكفاءة.

ويمثل هذا الأداء الإيجابي قاعدة صلبة للمرحلة المقبلة، يمكن من خلالها توسيع قاعدة النمو وخلق فرص عمل جديدة، والمضي نحو تنمية شاملة

جوائز حكمة ما عشنا

تصل جوائزنا لـ **100,000** دينار

100,000 دينار	50,000 دينار	9,999 دينار	999 دينار
الجائزة السنوية لرابح واحد	لشهر أيلول لرابحين اثنين	شهرياً لثلاثة رابحين	يوميّاً لرابحين اثنين

افتح أو غدّ حسابك التوفير لتكون أحد الرابحين بجوائز العربي الإسلامي

تبدأ الحملة من تاريخ 2025-8-3 وحتى 2025-12-31
* تطبق الشروط والأحكام

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK



الطباع يدعو للبحث عن أسواق تصديرية جديدة غير تقليدية ودعم المصدرين



الإنتاجية لحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية والتوترات التجارية، وحماية الصناعات الوطنية وتعزيز الإنتاج المحلي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الصناعية والانتاجية والتي ستؤثر على النمو الاقتصادي المستهدف في رؤية التحديث الاقتصادي، وشدد على ضرورة توسيع اللقاءات بين القطاعين العام والخاص لوضع برامج اقتصادية تشاركية تدعم الاقتصاد الأردني في تحقيق استقراره ونموه الاقتصادي خاصة في ظل الاضطرابات والتقلبات الاقتصادية العالمية.

وشدد على ضرورة تقديم دعم للقطاعات الاقتصادية المتضررة، من خلال سياسات تحفيزية تساعد الشركات على التكيف مع التحديات الجديدة وضمان استمرارية الإنتاج والتشغيل، وتجذب المزيد من المستثمرين.

دعا رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، إلى البحث عن أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية وتوسيع رقعتها الجغرافية ولا سيما بأسواق دول الاتحاد الأوروبي وكندا واستغلال الاتفاقيات الموقعة معهما، ودعم المصدرين.

وأكد الطباع، أن الصناعات الوطنية أثبتت قدرتها على المنافسة رغم التحديات الاقتصادية، كما تحظى بجودة وكفاءة عالية تجذب الأسواق العالمية، مؤكدا أهمية إعادة النظر في السياسات التجارية وتبني استراتيجيات لدعم المنتجات الوطنية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

وأشار ضرورة فتح أسواق تصديرية غير تقليدية وتنويعها لتعزيز الصناعات المحلية ومنح مزيد من الحوافز للاستثمارات المصدرة لأمريكا ودعم المستثمرين للحد من هجرتها الى الخارج.

واكد ضرورة فتح قنوات اتصال مباشرة مع أصحاب القرار والقطاع الخاص في الولايات المتحدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وأمريكا نظرا للترابط الاقتصادي بين البلدين، وبما يخفف من آثار قرار فرض رسوم جمركية على صادرات المملكة للسوق الامريكية.

وأشار لأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعمل على تعزيز تنافسية الصناعات الوطنية وتعزيز القدرات

وأشار الطبع أن الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية تشكل نسبة ضئيلة من مجموع صادرات الدول الى الولايات المتحدة والتي تصل إلى أكثر من 4 ترليون دولار، حيث بلغت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة ما يقارب 3.12 مليار دولار العام الماضي مقارنة مع 2.77 مليار دولار في 2023، بزيادة نسبتها 12.8%. محققاً فائضاً في الميزان التجاري بين الأردن والولايات المتحدة بقيمة 1.24 مليار دولار في عام 2024 وتشكل غالبية الصادرات الأردنية إلى أمريكا من الملابس والمحيطات التي تشكل نسبتها بحدود 85 % من مجموع الصادرات.

وبين أن العديد من الدول تسعى إلى اتخاذ إجراءات وقائية لحماية مصالحها الاقتصادية وضبط ميزانها التجاري باتخاذ قرارات اقتصادية حاسمة وممنهجة لحماية اقتصاداتها وصناعاتها المحلية.

وأكد أن القرار الأمريكي الأخير يقود الاقتصاد العالمي إلى حالة عدم اليقين في زيادة التوترات الاقتصادية والتجارية والتي ستقود الاقتصادات العالمية إلى المزيد من التقلبات والاضطرابات، كما سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتفاقم عجز التوازن التجاري العالمي، وضعف في رفد المشاريع الاستثمارية العالمية نظراً لضعف التبادل التجاري بين الدول خاصة في الموارد الأساسية للمشاريع.

سنة

نطمح، نبدع، نبتكر



كابيتال
بنك

30
سنة
مستعدون

06 5100 220 @Capitalbankjo

06 5100 220

capitalbank.jo

رجال الأعمال الأردنيين: دعم كامل لجهود المخابرات ووقوف خلف القيادة الهاشمية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



مواد متفجرة وأسلحة نارية، تمثل تهديدا خطيرا على الأمن العام، ويجب أن يكون الرد عليها حاسما كما أن مشروع تصنيع الطائرات المسيرة وتدريب العناصر داخل المملكة وتجنيدتها في الخارج يشكلان تحديا خطيرا على الأمن الوطني، لكن يقظة الأجهزة الأمنية حالت دون تنفيذ تلك الخطط التخريبية.

ووجه الطباع تحية تقدير واعتزاز لكل أفراد الأجهزة الأمنية الذين يواصلون العمل بكل شجاعة وإخلاص من أجل الحفاظ على أمن المملكة واستقرارها.

وأكد الطباع أن الجمعية تتابع التطورات عن كثب وتظل على استعداد تام لدعم جهود الدولة في التصدي لأية تهديدات قد تؤثر على الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، ودعا الطباع الجميع إلى الالتفاف حول القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني، والوقوف صفا واحدا ضد كل ما من شأنه أن يهدد أمن المملكة واستقرارها، بما يعزز النمو الاقتصادي والازدهار في كافة القطاعات

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، دعم الجمعية الكامل للجهود التي بذلتها دائرة المخابرات العامة في إحباط المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف أمن واستقرار المملكة الأردنية الهاشمية.

وأشاد الطباع في بيان صادر عن الجمعية، اليوم الثلاثاء، باليقظة العالية التي أبدتها الأجهزة الأمنية والتي حالت دون تنفيذ هذه المخططات التي كانت تهدد أمن المواطنين والممتلكات العامة والخاصة.

وأشار الطباع إلى أن اكتشاف وإحباط هذه المخططات، التي تم تتبعها بشكل دقيق منذ عام 2021، يعكس الاحترافية والجهود المستمرة من قبل دائرة المخابرات العامة في الحفاظ على استقرار المملكة وسلامتها، وأضاف أن اعتقال 16 من المشتبه بهم في هذه المخططات يعد إنجازا هاما في التصدي للأعمال التخريبية التي تهدد الوحدة الوطنية.

وأوضح الطباع أن المخططات التي كانت تشمل تصنيع صواريخ باستخدام أدوات محلية وأخرى مستوردة، بالإضافة إلى حيازة

” مدير الجمارك “ إدراج شركات جديدة في برنامج القائمة الذهبية

وبين العكاليك إلى أن 91 بالمئة من بنود التعرفة الجمركية معفاة بشكل كامل أو جزئي في إطار سياسة المملكة الداعمة للاستثمار والإنتاج المحلي، ولفت إلى آلية عمل الدائرة لمواجهة الاضطرابات التجارية العالمية، والتي تعمل على استثمار كل طاقتها وإمكانياتها لمواكبة التطورات العالمية والإقليمية، وتسهيل عمليات التبادل التجارية الداخلية والخارجية.

بدوره، أكد رئيس الجمعية حمدي الطباع أن دائرة الجمارك تلعب دوراً محورياً في دعم التجارة الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني من خلال تحقيق التوازن بين تسهيل حركة البضائع وحماية الاقتصاد الوطني، وقال ”من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية وتوسيع أسواقها التصديرية، وتسريع عمليات الإفراج عن البضائع عبر تطوير قاعدة متكاملة لتعزيز العمل الجمركي“.

وأكد الطباع أن إحداث نقلة نوعية في أداء الجمارك خاصة المتعلقة بالنظام الجمركي، وتبسيط الإجراءات، ستعزز من قدرة الصادرات الوطنية على المنافسة ومواجهة الصعوبات، وإطلاق الإمكانيات الاستثمارية لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.



أكد المدير العام لدائرة الجمارك، لواء جمارك أحمد العكاليك، أن الدائرة تلعب دوراً مهماً في تنفيذ التوجيهات الحكومية للسير في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وأشار العكاليك خلال حلقة نقاشية نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مساء اليوم الاثنين، إلى أن الجمارك عملت على إدراج شركات جديدة في برنامج القائمة الذهبية لغايات تحسين بيئة الاستثمار ودعم الصناعات المحلية.

ولفت إلى خدمات إلكترونية جديدة وفرتها الدائرة تتضمن أعلى درجات النزاهة والشفافية في عمليات التبادل، ومشاريع وطنية رائدة تذلل مختلف المعوقات أمام حركة التبادل التجاري، وإجراء تعديلات في الأنظمة والتشريعات الجمركية، وأشار إلى عقد مجلس الشراكة بين الجمارك الأردنية والقطاع الخاص الذي يهدف إلى إزالة المعوقات في عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية، والمشاركة في اتخاذ قرارات تسهل عملية التبادل التجاري ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.



المسؤولية المجتمعية ... مشروع وطني لإسناد جهود تحقيق التنمية المستدامة

اللازمة لدخول سوق العمل، مما يساهم في تعزيز كفاءاتهم وتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما أكد على أهمية وجود قانون ينظم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص لتبني نماذج أعمال مسؤولة وتخصيص الموارد بطريقة أكثر استراتيجية، خاصة أن الأردن يواجه تحديات اقتصادية عديدة جراء التوترات العالمية والاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة فلابد من تعزيز الشراكة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي يمر بها الوطن، وتعزيز قيم العطاء والتكافل الاجتماعي والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وإنشاء صناديق خاصة بالمسؤولية المجتمعية لدعم للأسر العفيفة لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتيسير قروض تعليمية للطلاب لدعم التعليم في الأردن حيث هناك العديد من الطلاب لم يتمكنوا من الحصول على قرض تعليمي بسبب عدم توفر التمويل.

وأكد على أهمية توزيع نسبة معينة من الالتزام كحد أدنى لكل شركة حسب حجمها وربحها لتحقيق العدالة والشفافية في القطاع الخاص، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز دور المسؤولية المجتمعية وذلك التحول من نموذج التبرعات إلى شراكات استراتيجية تستند إلى رؤية واضحة واحتياجات محلية محددة هو الطريق الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع وتعزز الفائدة المشتركة لجميع الأطراف المعنية.



أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" على الأهمية الاستراتيجية للمسؤولية المجتمعية في دعم القطاعات الاقتصادية الأساسية، وفي مقدمتها قطاعي التعليم والصحة، وذلك بما يتوافق مع محور "جودة الحياة" ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، مؤكداً على أهمية تعزيز المبادرات والبرامج الاستثمارية ذات البعد المجتمعي والتي تساهم بشكل ملموس في الحد من معدلات الفقر والبطالة، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تمر بها المملكة، وعلى رأسها إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن ووقف المساعدات الأمريكية.

وأشار الطباع أن المسؤولية المجتمعية في الأردن تشهد تنوعاً واسعاً في المبادرات والمشروعات التي يتبناها القطاع الخاص، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات واضحة واستراتيجيات وبرامج تهدف إلى دعم وتمكين المجتمعات المحلية خاصة في المناطق النائية، والمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة، وأضاف أن القطاع الخاص يساهم أيضاً في تنفيذ برامج تدريبية مخصصة للخريجين، تتيح لهم اكتساب الخبرات العملية والمهارات

طاقة الاعيان تزور جمعية رجال الاعمال الاردنيين



الجمعية طارق حجازي واعضاء الجمعية، أبرز المحاور التي تعكس رؤية القطاع الخاص حول قطاع الطاقة والثروة المعدنية والتحديات التي تواجههم.

وأشار، ان اللقاء جاء لبحث أبرز الخطط الموضوعية لتحقيق مستهدفات اللجنة الملكية في التحديث الاقتصادي في قطاعي الطاقة والثروة المعدنية، والاطلاع على دور قطاع الثروات المعدنية الحيوي ومساهمة في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين وتلبية احتياجات السوق من المواد الخام، وأوضح، أبرز الاولويات والمشاريع ذات العلاقة بقطاع الطاقة والمعادن

وجاءت الزيارة بحضور كل من السادة الاعيان، ممدوح نباص، والمهندس عيسى أيوب، والمهندس عامر الحديدي، والمهندس محمد النجار، وضيف الله القلاب، وأحمد الخضري.

زارت لجنة الطاقة والثروة المعدنية في مجلس الاعيان برئاسة العين المهندس فاروق الحيارى، اليوم الاربعاء، جمعية رجال الاعمال الاردنيين.

بدوره، تحدث المهندس الحيارى، ان زيارة اللجنة للجمعية جاء لتعزيز التعاون والتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص ومنها جمعية رجال الاعمال بما يعزز تطوير المناخ المناسب للعمل الاستثماري الذي يمكن القطاع الخاص من اداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز منظومة قطاع الطاقة والثروة المعدنية.

وأكد، على ان جدول أعمال اللجنة يستهدف الاطلاع على اهم المواضيع والقضايا والتحديات التي تواجه القطاع الخاص والمتعلقة بقطاع الطاقة والثروة المعدنية من وجهة نظر رجال الاعمال وبما يتواءم مع المبادرات والبرامج والمشاريع المنبثقة عن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وتطوير البنية التشريعية للقطاع.

كما أشاد، بدور الجمعية المحوري في تنظيم وتيسير عمل القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

بدوره، استعرض عضو مجلس الإدارة في الجمعية أيمن علاونة، بحضور مدير عام



رجال الأعمال “ تشييد جهود الهيئة الخيرية الهاشمية

غزة، وبمشاركة دولية واسعة لمساندة أهل غزة وتثبيتهم على أرضهم.

وأدان الطباع بأشد العبارات الحملات التشويهية والادعاءات الكاذبة التي تتعرض لها الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، واصفا إياها “باتهامات باطلة ومضللة بحق الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، التي تحظى بسمعة طيبة وشفافية عالية على المستويين الإقليمي والدولي، وما هو إلا محض افتراء لا يستند إلى أي دليل أو أساس من الصحة”.

وأكد أن الحملات المضللة التي تستهدف الأردن وتثير الفتن بين الشعبين الشقيقين تجاوزت الحدود ولا بد من اتخاذ الاجراءات القاسية بحق كل من آثار هذه الفتن والتي تشكك بالدور الأردني الإنساني هناك، خاصة أن المملكة كانت في طليعة الدول التي ساهمت في دعم القطاع سواء من خلال إرسال مساعدات أو عبر فرق طبية وإنسانية.

وقال الطباع أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ستواصل العمل مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية لإيصال كافة المساعدات الإنسانية إلى أشقائنا في قطاع غزة، وهي محط ثقة للجمعية ونرفض أي تشكيك بدورها وعملها الإنساني، وسندعم مسيرتها النبيلة في دعم ومساندة المنكوبين في جميع العالم، حفظ الله الأردن قيادة وشعبا وسيبقى الأردن الداعم الأول للأشقاء في فلسطين المحتلة وفي قطاع غزة.

أكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين على الجهود التي تقوم بها الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية في خدمة المنكوبين واللاجئين في جميع أنحاء العالم لا سيما أشقائنا في قطاع غزة الذي يعاني من جوع وتدمير وتشرد ونزوح جراء العدوان الوحشي من الاحتلال الاسرائيلي.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، في بيان صادر عنها، اليوم، أن الجمعية نظمت عدة حملات لدعم الأشقاء في قطاع غزة بالتعاون مع الهيئة، وقدمت الهيئة جميع التسهيلات لأعضاء الجمعية للتبرع دون أي طلب أو تلميح عن نسب أو عمولات لصالحها، وتقوم الهيئة بالإعلام عن وصول التبرعات إلى أشقائنا في قطاع غزة والضفة الغربية دون المساس بها.

و أكد الطباع أن على مدار 35 عاما قدمت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله دعم ومساندة لجميع المحتاجين في أنحاء العالم، والمتمثلة في مد يد العون لكل محتاج داخل الأردن وخارجه، بما يعكس قيمنا وموروثنا الديني والاجتماعي الأردني، والمساهمة في خلق حالة من التكافل الإنساني العالمي فيما يعنى بتقديم المساعدات الطارئة والإغاثية للمنكوبين والمحتاجين عبر مختلف أنحاء العالم، ولاسيما لأشقائنا في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي كانت من أوائل الدول التي أطلقت جسراً جويًا وبريًا لإيصال المساعدات الطبية والغذائية إلى قطاع

الطباع: نسعى لتعزيز دور القطاع الخاص وجعل الأردن مركزاً استثمارياً إقليمياً



وأكد الطباع في بيان صادر عن الجمعية اليوم السبت، أن الجمعية تتميز بوجود نخبة من رجال الأعمال الممثلين لأهم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة الكبيرة للاقتصاد الوطني، متطلعا إلى تمكين وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحسين النمو الاقتصادي بنسب نمو إيجابية وأن يحقق تحسنا تدريجيا في العام 2025، والمضي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، كما أشار إلى العمل على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز قدرة الاقتصاد الأردني على جذب وتحفيز

عقدت الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، اجتماعها السنوي، برئاسة رئيس الجمعية حمدي الطباع، وبحضور عدد من أعضاء الهيئة العامة.

وناقشت الهيئة خلال الاجتماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2024، إلى جانب المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، وانتخاب مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية 2025، وإقرار خطة العمل والموازنة التقديرية لعام 2025، بالإضافة إلى بيع أصل من أصول الجمعية.

وأكد حرص الجمعية على تحقيق أهدافها وتعزيز دورها الاقتصادي وخدمة أعضائها بشكل مستمر، من خلال عقد لقاءات مع أصحاب القرار لمناقشة القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني أبرزها مع معالي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية السيد مهند شحادة، ومعالي وزير الاستثمار المهندس مثنى الغرايبة، ورئيس صندوق استثمار الضمان الاجتماعي معالي الدكتور عز الدين كناكرية، وعقد لقاء مع مجلس القطاع لقطاع السياحة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين لرصد القطاع السياحي في المملكة ودراسة التحديات التي تواجه القطاع، كما نظمت لقاءات مع عدد من السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي لعدد من الدول من العربية والأجنبية منها السعودية، سلطنة عُمان، الكويت، رومانيا، جنوب افريقيا، تركيا، الفلبين، تايوان، الصين، أمريكا.

الاستثمارات وبجعل الأردن مركزا إقليميا للمشاريع الاستثمارية والتنمية على مستوى المنطقة، وبتطوير البنية التحتية والتكنولوجية بما يتماشى مع التطورات العالمية والتنافسية في تكنولوجيا المعلومات.

وأشار الطباع على الأداء اللافت للسياسات النقدية والحصافة المالية التي تتمتع بها المملكة، والتي أسهمت في بناء احتياطات قوية من العملات الأجنبية، وجذبت الاستثمارات العالمية والمستثمرين الأجانب نحو المملكة، وحققت استقرار ورفع التصنيفات الائتمانية من قبل وكالات التصنيف الائتمانية العالمية.

وعرض خلال الاجتماع التقرير السنوي للجمعية، وما تضمنه من نشاطات بارزة خلال العام الماضي، ومنها تأسيس مجلس الأعمال الأردني الاسكتلندي، ومجلس

الأعمال الأردني الويلزي، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم والتعاون مع الجهات النظيرة على مستوى الدولي من أبرزها اتفاقية تعاون مع اتحاد الغرف السعودية، واتفاقية تعاون مع منتدى الأعمال الأردني اللبناني، وتنظيم سلسلة لقاءات صباحية وعدد من الحلقات النقاشية والندوات وورش العمل.





معالي الدكتور محمد أبو حمور

وزير مالية ووزير صناعة وتجارة سابق
رئيس مجلس ادارة بنك صفوه الاسلامي

وتيرة الجهود المبذولة لاعداد موازنة العام 2026 من المهم العمل بشكل حثيث لتنفيذ المشاريع الكبرى وتسخير الموارد المالية المتاحة ضمن الأولويات التي تنعكس ايجاباً على الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتطوير البنية التحتية وصولاً الى تعزيز جودة الحياة، وكذلك تحسين إدارة الإنفاق العام عبر تقليص الهدر وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، وانتهاج سياسات مالية تساعد على تمكين القطاع الخاص، وتنمية الصناعات الوطنية، وتحفيز البيئة الاستثمارية وتوليد فرص عمل مستدامة.

يعد النجاح في تحقيق الاستدامة المالية عنصراً محورياً في تمتين استقرار الاقتصاد الوطني ويعزز منعته، ولهذه الغاية لا بد من استمرار العمل لتنفيذ إصلاحات مالية شاملة، بما في ذلك تحسين كفاءة الانفاق العام وتوجيهه نحو الأولويات وتحسين آليات استهداف المستحقين للدعم وتقليص

”موازنة 2026 ... بين الاستدامة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي“

تشكل موازنة عام 2026 علامة فارقة باعتبارها تتزامن مع بدء البرنامج التنفيذي للمرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026 - 2029 الذي سيتم إنجازه خلال الصيف الحالي وتوظيفه في إعداد الموازنة العامة، وأكد التعميم الأولي لاعداد مشروع قانون الموازنة ضرورة الالتزام بمتطلبات تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام والتحديثات التي تمت عليها، وفي حال تم النجاح في تحقيق التناغم المطلوب بين الموازنة والرؤية فسوف يشكل ذلك رافعة هامة للسير قدماً في تنفيذ البرامج والمشاريع التي سوف تساهم في رفع نسبة النمو الاقتصادي وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

رغم الظروف غير الملائمة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة الا أن الوتيرة الجادة في تنفيذ الاصلاحات عززت قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات وأتاحت مواصلة تحقيق نسب نمو ايجابية والمحافظة على نسب تضخم متدنية والحفاظ على ثبات سعر صرف العملة المحلية ومراكمة احتياطات كافية من العملات الأجنبية الامر الذي ساعد على تحقيق استقرار اقتصادي نسبي واستدامة مالية، وفي خضم تسارع

العمل على تحديث القطاع العام، كما يشكل ترشيد الانفاق وتوجيهه لتحقيق الاهداف التي تلبى احتياجات المواطنين وتحسن البنية التحتية وتطور القطاعات ذات الابعاد التنموية وتدعم المؤسسات الصغيرة والناشئة وتشجع الابتكار، مقدمة هامة لجذب وتحفيز الاستثمارات ورفع الانتاجية وتحسين مستوى الدخل وتوليد فرص عمل مستدامة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتمكينه من قيادة النمو الاقتصادي خاصة اذا تم بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وكل ذلك سينعكس ايجاباً على تحسين الايرادات وتمتين دعائم الازدهار الاقتصادي.

رغم الوعي بالتحديات التي تواجه المالية العامة الا أن هناك فرصة حقيقية للعمل بشكل متزامن لتحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة ورفع نسبة النمو الاقتصادي عبر اعتماد اجراءات محددة ومؤطرة زمنياً للتعامل مع التحديات بهدف تقليص اثارها السلبية خلال السنوات القادمة، وتعزيز جوانب القوة التي تتيح استثمار الفرص، في اطار شراكة فاعلة ومساهمة مجتمعية واسعة تساهم في تحسين التشريعات والأطر المؤسسية للمالية العامة وضمان تطبيقها وفق أفضل المعايير وبما يساهم بشكل عملي في تحسين البيئة الاستثمارية ومعالجة العوائق البيروقراطية.

أعباء خدمة الدين العام وتطوير السياسات الضريبية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية وتطوير آليات لقياس الأداء المالي، وتوفير موارد تمويل مناسبة لانجاز المشاريع الرأسمالية، كما لا بد من تحقيق توازن متكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتأكد من انسجامها مع ما يطرأ من تغيرات ومستجدات على الساحتين المحلية والعالمية مع مراعاة التطورات التكنولوجية والاستفادة منها لتحقيق الانجازات في أسرع وقت وبأقل كلفة ممكنة.

ضبط مسار الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية المعززة للنمو الاقتصادي لا بد وأن تبدأ بادراك التحديات الأساسية والمصاعب المزمنة التي تعاني منها المالية العامة، بما في ذلك ارتفاع أعباء خدمة الدين العام وارتفاع نسبة الانفاق الجاري وسوء الادارة الذي تعانيه بعض المؤسسات، وارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة مقارنة بباقي بنود الايرادات العامة وعدم تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية وتواضع الحيز المالي المتاح للنفقات الرأسمالية، وهذه التحديات تتطلب ضبط عجز الموازنة العامة وتحسين ادارة واستخدامات الدين العام، ومواصلة تعزيز الادارة الضريبية عبر تحسين الامتثال ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، ورفع منسوب الدقة والكفاءة والفاعلية للقرارات التمويلية ومواصلة

مذكرة تفاهم لتوحيد جهود تعزيز التعاون الاقتصادي مع تركيا



والتجاري والاستثماري بين البلدين، وتعزيز العمل المشترك لرفد حجم التبادل التجاري بين البلدين ومحاولة العمل على إعادة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويلبي تطلعات المملكة نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي، إلى جانب توفير حوافز ومزايا استثمارية تسهم في تعزيز تبادل الفرص الاستثمارية وتطوير المشاريع التنموية والصناعية بين الجانبين، لا سيما في قطاع الصناعية والسياحة العلاجية.

كما دعا طهوب إلى ضرورة العمل على تكثيف اللقاءات والاجتماعات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين، لإقامة شراكات استراتيجية ونوعية تصب في مصلحة الجانبين، منوها إلى عقد مجلس أعمال أردني تركي في آخر شهر أيار الحالي حيث أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك يعتبر من أكثر المجالس

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية الأعمال التركية الأردنية مذكرة تفاهم إطارية لتوحيد جهود القطاع الخاص الأردني في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن وتركيا، وجاء ذلك خلال اجتماع في مقر الجمعية، اليوم الاثنين، وتم خلالها توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين.

كما تهدف مذكرة التفاهم التي وقعها عضو مجلس الإدارة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين يسري طهوب ورئيس مجلس الأعمال الأردني التركي، ورئيس جمعية الأعمال التركي الأردني سليم الدادا الى توسيع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد طهوب على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية التركية من خلال فتح آفاق التعاون الاقتصادي

مناسبة لترسيخ العلاقات بين أصحاب الأعمال والمستثمرين الأتراك والاردنيين، وتفعيل آفاق التجارة في كلا البلدين والتي تتضمن ترويج السلع والخدمات والاستشارات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية.

وحضر الاجتماع عضو مجلس الإدارة أيمن علاونة والمدير العام طارق حجازي، كما حضر نائب رئيس جمعية الأعمال التركية الأردنية أيمن عبد الحميد، وأعضاء الجمعية المهندس منذر أبو الغول، والمهندس بلال شاوور.

الفاعلة والنشطة، والتي تحرص الجمعية من خلالها على بناء جسر للتواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

بدوره، رحب الدادا بتوقيع مذكرة التفاهم مؤكدا أن مذكرة التفاهم سوف تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين في ظل وجود العديد من الفرص المتنوعة على المستوى التجاري والاستثماري والتي يمكن استغلالها في تطوير العلاقات الأردنية التركية، وأشار الدادا الى أن الجمعية تهدف الى توفير بيئة



شركة الكربونات الأردنية Jordan Carbonate Company



أحدث مصانع العالم لإنتاج كربونات الكالسيوم الطبيعي و المعالج

إنتاج كافة انواع
بودرة كربونات
الكالسيوم

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)



Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

تأسست شركة الكربونات الأردنية عام 1979، وتحولت الشركة على مر السنين إلى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات.

تختص شركة الكربونات الأردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم بأعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم، حيث يتم إنتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها. تقوم الشركة بتصدير ٨٠% من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية إضافة إلى بلدان في جنوب شرق آسيا وشرق وغرب أفريقيا وبعض الشبكات إلى أوروبا.

رجال الأعمال: تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني قبرصي



رؤية التحديث الاقتصادي. الصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، والعقار والمقاولات، وتكنولوجيا المعلومات. كما دعا إلى تكثيف اللقاءات وتبادل الفرص الاستثمارية الواعدة بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين، مؤكداً أهمية تطوير آليات التبادل التجاري والتشريعات المنظمة بين الأردن وقبرص بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري، وحجم الاستثمارات البينية بينهما.

بدوره، رحب افديسيان بتأسيس مجلس أعمال أردني قبرصي مشترك، بما يسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين رجال الأعمال الأردنيين والقبرصيين، وبما يدعم التعاون في القطاع الخاص في كلا البلدين، مشيراً أن الأردن يزخر بفرص استثمارية واعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، أبرزها في قطاعات الصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، والعقار والمقاولات، وتكنولوجيا المعلومات، كما شدد على ضرورة العمل بزيادة حجم التبادلات التجارية بين الأردن وقبرص.

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع السفير القبرصي سيفاغ افديسيان، لبحث تأسيس مجلس أعمال أردني قبرصي هذا العام، لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي المشترك بين الأردن وقبرص، وذلك بحضور المستشار التجاري المقيم في مصر جورج فوكاس، عضو مجلس الإدارة أيمن علاونة، والمدير العام طارق حجازي.

وأكد الطباع في بيان صادر عن الجمعية، اليوم الأربعاء، على عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وأضاف أن الجمعية حريصة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري لتحقيق أكبر منفعة ممكنة، في ظل وجود الفرصة لاستكشاف جوانب مختلفة من الشراكة المتبادلة التي من شأنها تحفيز النمو وتعزيز التجارة وخلق فرص استثمارية جديدة.

وأشار الطباع أن المشاريع الاستثمارية في المملكة تتميز بامتيازات كبيرة للمستثمرين وتغطي العديد من القطاعات الاقتصادية، ما يجعلها مساهماً فعالاً في تحقيق أهداف

الطباع: رفع العقوبات عن سوريا يعزز الاقتصاد ويفتح فرص إعادة الإعمار

التبادل التجاري بين الأردن وسوريا، بعد التراجع الذي شهده خلال الفترة الماضية. كما سينعكس هذا الانفراج بشكل إيجابي على قطاعات النقل، والخدمات، والصناعة، بالإضافة إلى تنشيط مشاريع إعادة الإعمار في سوريا، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، ومما يعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار وتطوير المشاريع، ويمثل فرصا كبيرة للشركات الأردنية للمشاركة في مشاريع ضخمة، مشيرا أن الأردن يمتلك الخبرات والقدرات اللازمة للمساهمة في هذه المشاريع، خاصة في قطاعات البناء والبنية التحتية والطاقة.

وأكد الطباع أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين على استعداد تام للتعاون مع كافة الجهات المعنية لدعم مرحلة التعافي الاقتصادي في سوريا، وتقديم كافة أشكال الدعم للبلد الشقيق من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، بهدف خلق بيئة استثمارية إيجابية تخدم مصالح البلدين وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، وأكد أن الأردن باعتباره الجار الأقرب لسوريا، لن يدخر جهداً في دعم الأشقاء السوريين في مختلف المجالات، بما يسهم في تحقيق انعكاسات إيجابية على الشعب السوري الشقيق.



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين حمدي الطباع ان قرار رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا يمثل خطوة مهمة نحو اعادة تنشيط الحركة الاقتصادية بين الاردن وسوريا، ويسهم في فتح افاق جديدة امام قطاع الاعمال الاردني.

وقال الطباع في بيان اصدره اليوم "أن هذا القرار يحتاج إلى فترة زمنية حتى تتم كافة الخطوات القانونية ليصبح هذا القرار نافذ المفعول"، مشيرا أن الجمعية تأمل من هذه الخطوة بعودة سوريا إلى البيت العربي، لتأخذ دورها الريادي في العمل العربي المشترك، وأن يكون فاتحة خير لعودة الاقتصاد الأردني إلى نشاطه الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع البلد الشقيق سوريا، وبما يرقى بمصالح البلدين الشقيقين ويخدم المواطنين في كلا البلدين.

وبيّن أن رفع العقوبات سيسهم في تسهيل حركة البضائع والسلع عبر المعابر البرية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز حجم

اتفاقية الشراكة مع الإمارات نقلة نوعية في مسار التعاون الاقتصادي

ويعزز فرص تحقيق التكامل في عدد من القطاعات، لا سيما تلك التي تأثرت بشكل كبير نتيجة التحديات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وأضاف أن "الاتفاقية من شأنها أن تفتح آفاقاً أوسع لبناء شراكات طويلة الأمد بين مجتمعي الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المشترك وخلق فرص عمل جديدة للشباب الأردني، خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ستسهم في تقليص القيود التجارية وتوفير منصات فعالة للتعاون، تُمكن الجيل القادم من رواد الأعمال والمبتكرين، وتُعزز من شمولية استفادة مختلف الشرائح من الفوائد الاقتصادية المتحققة، الأمر الذي يستدعي تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تفعيل بنود الاتفاقية وتنفيذها بنحو عملي، لا سيما في قطاعات الطاقة والتعدين، وإنتاج البوتاس والفوسفات، بالإضافة إلى قطاع الصناعات الدوائية".

وشدد على أهمية تقديم إعفاءات جمركية وضريبية للجانب الإماراتي، بهدف تسهيل تنفيذ الاتفاقية دون عوائق، إلى جانب تعزيز تبادل المعلومات بين الجانبين لتيسير عمليات دخول واستيراد البضائع، وأكد الطابع ضرورة توفير كل التسهيلات الممكنة للمستثمرين الإماراتيين في الأردن، بما يضمن تنفيذ وتطوير المشاريع الاستثمارية بسلاسة وكفاءة.



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة بتر، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد من أبرز الشركاء الاقتصاديين للأردن، ومن أكبر المستثمرين في المملكة في العديد من القطاعات الحيوية والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني ومن أبرزها الصناعات الدوائية، والزراعة، والخدمات اللوجستية، والطاقة.

وأشار إلى أن حجم الاستثمارات الإماراتية في الأردن بلغ نحو 22.5 مليار دولار، وبلغت نسبة نمو التجارة البينية بين البلدين، غير النفطية، 118 بالمئة خلال 2019 - 2023، ما عزز حصة الأردن من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية مع الدول العربية لتبلغ 8 بالمئة، ما يجعلها خامس أكبر شريك تجاري للمملكة.

واعتبر أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين تمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الاستثمارات المتبادلة والتجارة الثنائية، من خلال تنفيذ حزمة مشاريع استثمارية بقيمة 5.5 مليارات دولار، وقال "تأتي هذه المشاريع في إطار دعم رؤية التحديث الاقتصادي، وتشمل مجالات خدمية وتنموية، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية، الأمر الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة،

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستقبل وفداً اقتصادياً من ويلز



وتشجيع تنظيم لقاءات دورية بين رجال الأعمال من الجانبين للتعريف بالفرص الاستثمارية والمشاريع التنموية المتاحة.

وأشار إلى أن الجمعية ترتبط منذ عام 2024 بمجلس "أعمال أردني ويلزي" مشترك بالتعاون مع غرفة ويلز الذي شكل نقطة تحول نوعية في مسار العلاقات بين مجتمعي الأعمال في البلدين ويهدف إلى تعزيز التعاون بين الفاعليات التجارية في الجانبين ودعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية وبما يسهم في تنمية العلاقات الشائنة وتوسيع مجالات الشراكة والترويج للاستثمار والفرص الواعدة بين رجال الأعمال.

بحث أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين عبد الرحيم البقاعي اليوم الاثنين، مع وفد من حكومة ويلز، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وويلز وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وبحسب بيان الجمعية، ضم الوفد رئيسة المكتب الإقليمي لحكومة ويلز في دبي سارة تايلور ونائب مدير مكتب حكومة ويلز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيل تايلور.

وأكد البقاعي، أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن وويلز من خلال رفع مستوى التبادل التجاري والاستثماري

وأشارت إلى أهمية تعزيز الاستثمارات البريطانية في الأردن، لا سيما في القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية التي يتمتع بها الأردن بهدف جذب المزيد من الاستثمارات البريطانية إلى المملكة، خاصة في قطاع الخدمات الذي يعد من أبرز مجالات الاستثمار.

وأوضحت أن المكتب الإقليمي لحكومة ويلز على استعداد تام لتقديم جميع التسهيلات اللازمة لرجال الأعمال في كلا الجانبين وبما يسهم في عقد اللقاءات الثنائية وتعزيز التعاون المشترك إلى جانب تسهيل الإجراءات المرتبطة بهذه اللقاءات وتزويد جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالمعلومات والدعم اللازمين لتمكينهم من دخول الأسواق الويلزية والاستفادة من الفرص المتاحة فيها.

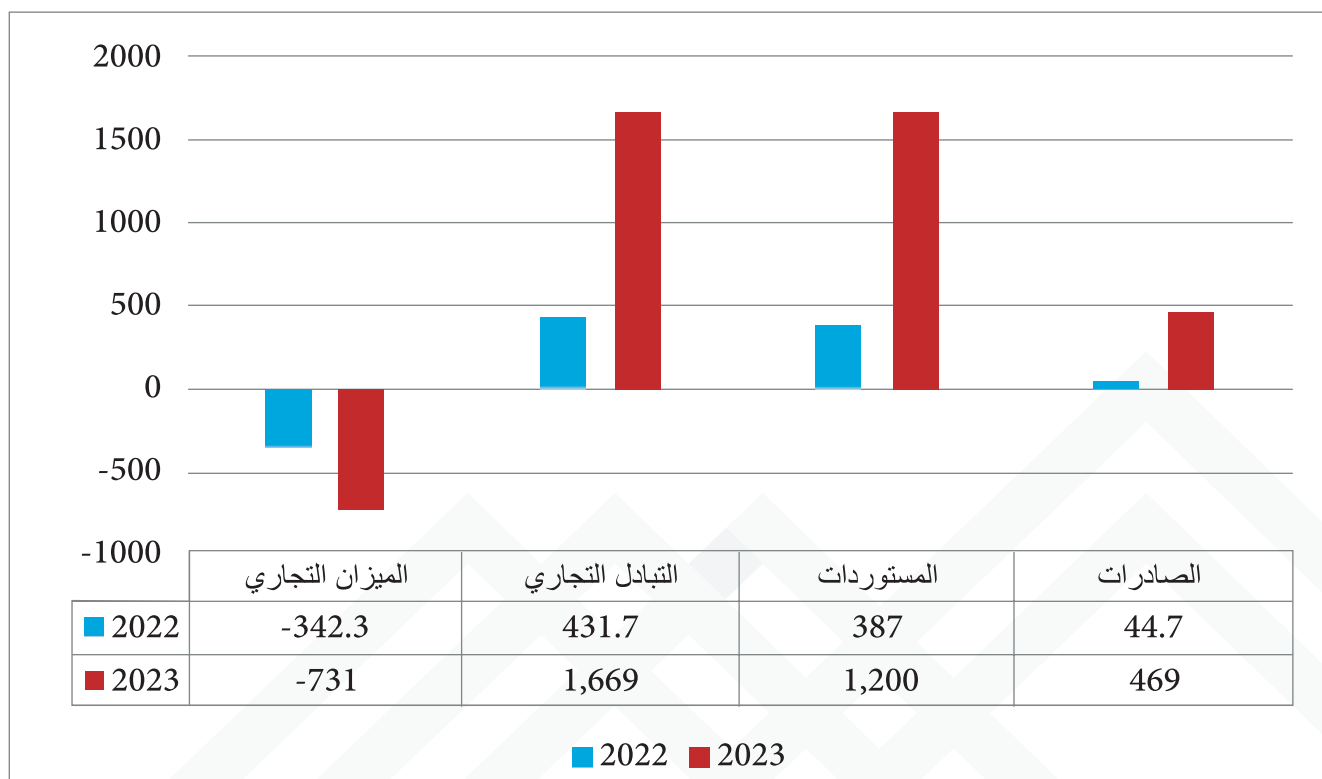
وأكد ضرورة توسيع مجالات التعاون لتشمل استقطاب المزيد من الجامعات وبناء شراكات استراتيجية مع الشركات البريطانية، وبما يسهم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز التبادل المعرفي والتقني بين البلدين.

ولفت إلى أن الحكومة الأردنية قدمت الحوافز الضريبية لدعم تصدير الخدمات إلى جانب تسهيلات لتأسيس الشركات داخل المملكة، مؤكداً أن المملكة المتحدة تمتلك خبرات واسعة في هذا القطاع الحيوي، ما يشكل فرصة لتعزيز التعاون واستقطاب الاستثمارات البريطانية.

من جهتها، أكدت تايلور أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في الأردن وويلز.



التبادل التجاري بين الأردن وبريطانيا (2023 - 2022)



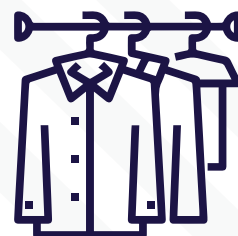
أبرز الصادرات الأردنية إلى بريطانيا (2023)



الخضروات والفواكه



خامات المعادن والخردة



الألبسة

أبرز المستوردات الأردنية من بريطانيا (2023)



القهوة والشاي والكافو



السيارات



الآلات الصناعية العامة

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

في عيد الاستقلال ... الأردن أرسى دعائم قوية لبناء اقتصاد وطني

الاقتصاد الحر وشجع المبادرات الفردية، ما أسهم في بناء شركات كبرى وتعزيز التعليم وخلق فرص عمل.

وبين أن المملكة شهدت على مر العقود الماضية من الاستقلال المجيد إرساء الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومنيع قادر على تلبية الاحتياجات التنموية للمملكة وتحسين معيشة المواطنين وتحقيق النمو المستدام لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة رغم التحديات والصعوبات التي تفرضها باستمرار المتغيرات الإقليمية والدولية، وأكد أن جلالة الملك عبدالله الثاني ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية أطلق نهج الإصلاح والتحديث المستمر لكل مفاصل الدولة كطريق وحيد لتكريس الأردن النموذج في المنطقة بأسرها، مستندا على إرث كبير من البناء والإنجاز والحضارة والإنسانية.

وأشار إلى أن الإنجازات الاقتصادية الواسعة التي حققتها المملكة حولت الأردن إلى مركز إقليمي للتجارة والاستثمار، مدعوما بالأمن والاستقرار وموقعه الاستراتيجي واتفاقياته الدولية التي تتيح الوصول إلى أكثر من 1.5 مليار مستهلك حول العالم، وأكد الطباع أن رؤية التحديث الاقتصادي تمثل "خارطة طريق" واضحة لمستقبل الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق النمو والاستدامة وتجويد حياة المواطنين، وتوسيع القطاعات الإنتاجية والتصديرية، وتوليد فرص عمل للشباب واستقطاب الاستثمارات.



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة "بترا" أن استذكار مناسبة استقلال الوطن يمثل روح الانتماء والفخر بكل الانجازات التي تحققت، كما يحفز على مواصلة العمل والإنتاج والإبداع، والاعتماد على الذات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تلي طموحات قيادته المظفرة، وشعبه الوفي.

وقال إن تضحيات الأردنيين، من أبناء الوطن المخلصين، كانت حجر الزاوية في تحقيق الاستقلال والحفاظ على سيادة المملكة، حيث سطوروا أروع الأمثلة في التضحية والصمود أمام التحديات التي واجهت البلاد وكانت أساساً لبناء وطن قوي مستقر، يواصل اليوم مسيرة النماء والازدهار، وأضاف أن الأردن ومنذ الاستقلال الذي أنجزته القيادة الهاشمية من الملك المؤسس والملك طلال والحسين الباني، وصولاً لجلالة الملك عبدالله الثاني، تبنى

انعقاد مجلس الأعمال "الأردني - التركي"

الأردن ما قيمته حوالي 815 مليون دولار من تركيا، مقابل صادرات أردنية لم تتجاوز 106 ملايين دولار، أي ما يشكل نحو 12% فقط من إجمالي التبادل التجاري، مما يستدعي تعزيز الصادرات الأردنية إلى السوق التركية.



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الأردن وتركيا، وأشار الطباع، خلال مجلس الأعمال الأردني التركي الذي نظّمته الجمعية بالتعاون مع مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية، إلى ضرورة توسيع آفاق التعاون التجاري بين الجانبين، وتفعيل دور مجلس الأعمال الأردني التركي في دعم القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المتبادلة.

وقال إن العلاقات الأردنية التركية تتمتع بجذور تاريخية راسخة من التعاون والصداقة، مشيرًا إلى السعي المستمر للارتفاع بهذه العلاقات إلى آفاق أرحب، وأوضح أن العلاقات بين البلدين شهدت، خلال العقدين الماضيين، تطورًا اتسم بالتناغم والتوافق، لا سيما في مجالات التعاون الاقتصادي، مؤكّدًا وجود العديد من القواسم المشتركة التي تستدعي توسيع التعاون وتعزيز الشراكة الاستراتيجية.

وبيّن أن حجم التبادل التجاري خلال عام 2024 بلغ نحو مليار دولار أميركي، حيث استورد



ودعا الطباع مجتمع الأعمال التركي إلى الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال من كلا الجانبين من خلال تكثيف اللقاءات وتفعيل التنسيق المشترك مع ممثلي القطاع الخاص، وأشار إلى أن الأردن يشهد حاليًا تنفيذ مشاريع كبرى ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، تشمل قطاعات واعدة تستحق اهتمام المستثمر التركي، منها: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والصناعة، والزراعة، والرعاية الصحية، والطاقة، والتعدين، بالإضافة إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أكد أن مجلس الأعمال الأردني التركي، منذ تأسيسه عام 1994، ساهم في بناء جسر

الثنائي قدمًا، وتعزيز الشراكات القائمة على المصالح المتبادلة والثقة المتجذرة بين الجانبين، وأكد سعي المجلس لإعادة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، بما يحقق المصالح الاقتصادية الوطنية ويواكب تطلعات الأردن نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي.

وأوضح أن المجلس يركز على تعزيز الحوافز والمزايا الاستثمارية التي من شأنها تشجيع تبادل الفرص وتطوير مشاريع تنمية وصناعية مشتركة، خاصة في قطاعات حيوية مثل الصناعة، والسياحة العلاجية، والطاقة، والتعدين، التي تمتلك إمكانيات واعدة للتكامل والتعاون المشترك.

بدوره، قال رئيس جمعية رجال الأعمال التركية الأردنية، سليم الدادا، إن الجمعية تأسست قبل عامين برؤية واضحة تهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية وتوطيد التعاون الاستراتيجي بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وأشار إلى أن الجمعية تضم نخبة من رجال الأعمال الأردنيين البارزين ممن تربطهم علاقات تجارية وشراكات فاعلة مع تركيا، ويؤمنون بأهمية الاستثمار المتبادل والتعاون المشترك.

وأكد أن الأردن يمثل وجهة واعدة للاستثمار في المنطقة، لما يتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي، واستقرار سياسي، ووجود قوى عاملة متعلمة ومؤهلة، إضافة إلى الفرص المتاحة في قطاعات حيوية تشمل: الطاقة المتجددة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات الدوائية،

للتواصل بين مجتمعي الأعمال، ولعب دورًا محوريًا في تعزيز الحوار الاقتصادي، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتنظيم اللقاءات التي أسهمت في توطيد العلاقات التجارية.



من جانبه، أكد رئيس المجلس من الجانب التركي، ليفينت بيرانت، عمق العلاقات الأردنية التركية، وانعكاسها الإيجابي على مختلف المستويات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مشيرًا إلى سعي المجلس لتفعيل اتفاقية التجارة الحرة بشكل مستدام يخدم مصلحة البلدين، وضرورة البناء على ذلك لتعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال.



كما شدد رئيس المجلس من الجانب الأردني، يسري طهوب، على أهمية المجلس بوصفه منصة استراتيجية لدفع التعاون

وأضاف: "تواجه كل من الأردن وتركيا، والمنطقة عمومًا، تحديات متشابهة بسبب ارتفاع الأسعار والتكاليف جراء الأحداث في قطاع غزة والضفة الغربية، والتحديات الداخلية في سوريا والعراق، إلا أن هذه الظروف تتيح أيضًا فرصًا جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، إلى جانب التعاون السياسي الوثيق القائم بينهما".

وأشار إلى أن التطورات الإيجابية المتمثلة في رفع العقوبات الأميركية والأوروبية عن سوريا الجارة، تفتح أمام تركيا والأردن - بوصفهما دولتين مستقرتين - فرصًا حقيقية للإنتاج والتسويق المشترك نحو الأسواق السورية ودول المنطقة، وأعرب عن تفاؤله بإمكانية إقامة شراكة اقتصادية حقيقية بين تركيا والأردن، في ظل وجود كفاءات أردنية عالية من رجال الأعمال والصناعيين، ووجود مناطق صناعية واستثمارية كبرى في المملكة، إلى جانب المزايا الجمركية التنافسية التي يتمتع بها الأردن مقارنة بتركيا ودول أخرى، ما يمنح منتجاته أفضلية في التصدير إلى أسواق أميركا وكندا.

من جانبه، أكد السفير الأردني في تركيا، حازم الخطيب، أن انعقاد اجتماعات المجلس يأتي في ظل ظروف صعبة ومعقدة تمر بها المنطقة، ودعا إلى ضرورة رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين ليعكس عمق العلاقات التاريخية التي تجمعهما، مشيرًا إلى أن انعقاد المجلس يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

والتصنيع، والخدمات اللوجستية، ولفت إلى أن الأردن يتمتع ببيئة أعمال مشجعة للنمو والاستدامة، ومزايا تنافسية عديدة، فموقعه في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يجعله بوابة للأسواق الحيوية كالعراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويوفر للمستثمرين إمكانية الوصول إلى أكثر من 1.5 مليار مستهلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطه مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، وعدد من الدول العربية والآسيوية. وأضاف: "يستند مناخ الاستثمار في الأردن إلى إطار قانوني يضمن المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي، ويوفر الحماية اللازمة للاستثمارات، ويشجع على الابتكار وريادة الأعمال والبحث والتطوير".



من جهته، قال السفير التركي في الأردن، يعقوب جايماز أوغلو، إن اجتماعات اللجنة الاقتصادية الأردنية التركية المشتركة ستُعقد في عمّان في تشرين الأول المقبل، ما سيسهم في فتح آفاق حقيقية للتعاون الاقتصادي والاستثماري، وبحث سبل تذليل العقبات أمام رجال الأعمال.

ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، مشيراً إلى الامتيازات والحوافز التي تسهم في جذب وتطوير الاستثمار، ولفت إلى التعاون القائم بين الأمانة وتركيا في مجال تطوير منظومة النقل العام، خاصة فيما يتعلق بشراء الحافلات وعقود التشغيل.

من جهته، قدم السفير التركي في عمان، يعقوب جايماز أوغلو، التهئة بمناسبة عيد الاستقلال التاسع والسبعين للمملكة، مشيداً بالعلاقات الأردنية التركية المتينة القائمة على التعاون، وجهود أمانة عمان في تطوير المدينة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، خاصة في قطاعي النقل العام وتدوير النفايات، وبما يعود بالنفع والفائدة على المواطنين.

وقال رئيس المجلس، ليفنت بيرانت، إن المجلس تأسس عام 2019 في عمان، كونه من العواصم التي تتميز بالأمن والاستقرار، مما يوفر بيئة آمنة للاستثمار في العديد من المجالات الحيوية كالنقل والاتصالات وغيرها.

من جانبه، أكد المدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي، جاذبية البيئة الاستثمارية في الأردن، مشيراً إلى أن الجمعية تتطلع إلى المزيد من الفرص الاستثمارية، خاصة في مشاريع تطوير العقارات.

أمانة عمان تبحث مع مجلس الأعمال الأردني تعزيز التعاون



بحث أمين عمان الكبرى يوسف الشواربة، الأربعاء، مع وفد مجلس الأعمال الأردني التركي، سبل تعزيز التعاون وآليات العمل المشترك في مشاريع تنمية تخدم العاصمة وتعزز جاذبيتها الاستثمارية، وبحسب بيان للأمانة، تأتي زيارة الوفد التركي ضمن سلسلة الزيارات التي تنظمها جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بالشراكة مع مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (DEIK).

وأشار الشواربة خلال اللقاء الذي عقد في مركز الحسين الثقافي، وحضره مدير المدينة أحمد الملكاوي، إلى عمق العلاقات التاريخية بين البلدين في مختلف المجالات، وقال، إن أمانة عمان أسست مجموعة "رؤية عمان" التي تضم 3 شركات هي: رؤية عمان للنقل، ورؤية عمان للاستثمار والتطوير، ورؤية عمان لمعالجة وتدوير النفايات، التي تعد الذراع الاستثمارية والتطويرية للأمانة.

وقال الشواربة، إن خطط الأمانة ومشاريعها أسهمت في تطوير وتعزيز الاستثمار، وبما



“الاستثمار” تبحث فرص التعاون الاستثماري مع الوفد التركي

استقبل وزير الاستثمار، مثنى الغرايبة، يوم الأربعاء في مقر الوزارة، وفداً اقتصادياً تركياً ممثلاً عن مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (DEİK)، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاستثماري بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تركيا.

وأكد الغرايبة خلال اللقاء أهمية العلاقات الاقتصادية المتينة التي تجمع البلدين، مشيراً إلى حرص الحكومة الأردنية على تعزيز الشراكة مع الجانب التركي، وفتح آفاق جديدة للاستثمار المشترك، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الطاقة المتجددة، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات، والسياحة.

كما جرى خلال اللقاء استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، إلى جانب الحوافز والتسهيلات التي تقدمها بيئة الأعمال الأردنية للمستثمرين الأجانب، خاصة بعد التحديثات الأخيرة على التشريعات الاقتصادية.

من جانبه، أعرب رئيس الوفد التركي، ليفنت بيرانت، عن تقديره للتعاون القائم بين البلدين، مؤكداً على عمق العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، مضيفاً إن تركيا تنظر إلى الأردن كشريك استراتيجي في المنطقة، وهناك اهتمام متزايد من قبل

القطاع الخاص التركي بتوسيع استثماراته في المملكة، لما توفره من استقرار وفرص واعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية. كما أكد أن هذا اللقاء يمثل خطوة مهمة نحو إقامة شراكات اقتصادية حقيقية ومستدامة، مؤكداً وجود إمكانات كبيرة للتعاون المشترك.

وأكد المدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، طارق حجازي، على أهمية تعزيز التعاون الاستثماري بين الأردن وتركيا، لاسيما في ظل ما تشهده العلاقات الثنائية من تطور مستمر. وأكد حجازي أن هناك العديد من الفرص الواعدة في قطاعات متنوعة مثل الصناعة، والسياحة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، يمكن استثمارها بشكل مشترك بما يحقق المصالح المتبادلة للبلدين. كما أشار إلى أن قانون البيئة الاستثمارية الجديد في الأردن يشكل نقطة جذب مهمة للمستثمرين، لما يتضمنه من حوافز وتسهيلات تهدف إلى خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية واستقراراً.

ويأتي هذا اللقاء على هامش أعمال مجلس الأعمال الأردني التركي، الذي يُعقد في عمّان بالشراكة بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (DEİK)، ويهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين من خلال لقاءات ثنائية وزيارات ميدانية لعدد من المنشآت الاقتصادية في المملكة.

مذكرة تفاهم بين اتحادي رجال الأعمال العرب والدولي لتعزيز التكامل الاقتصادي

عقد ملتقى مجتمع الأعمال العرب في دورته الثامنة عشر قبل نهاية العام



وذلك في إطار الجهود الرامية إلى توحيد الرؤى وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والدولي، وتطوير مشاريع استثمارية في مناطق ذات أولوية اقتصادية، مثل أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

وأكد حجازي أن توقيع مذكرة التفاهم يشكّل خطوة استراتيجية نحو توحيد جهود القطاع الخاص العربي والدولي في مواجهة التحديات الاقتصادية، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات الاستثمار، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والتصنيع والخدمات.

وأشار إلى أهمية بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الدولية المعنية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية، لافتاً إلى أن من أبرز ما تضمنته المذكرة هو الاتفاق على عقد ملتقى رجال الأعمال والمستثمرين العرب

وقع اتحاد رجال الأعمال العرب والاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال، اليوم الثلاثاء، مذكرة تفاهم إطارية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، بما يسهم في توسيع آفاق العلاقات بين مجتمعات الأعمال العربية والدولية، إلى جانب بحث عقد ملتقى مجتمع الأعمال العربي نهاية العام الجاري، بهدف مواصلة التنسيق المشترك بين رجال الأعمال والقطاع الخاص العربي.

وجرى توقيع المذكرة من قبل الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب، طارق حجازي، والأمين العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال، ماجد الركي، وبحضور سيادة الشريفة بدور بنت عبد الإله رئيسة الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال في المملكة الأردنية الهاشمية،

داعية إلى دعم ريادة الأعمال وتشجيع الشباب العربي على الابتكار والمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية.

وتضمنت مذكرة التفاهم بنودًا لتشكيل لجان عمل مشتركة وتنظيم منتديات اقتصادية وفعاليات استثمارية، إلى جانب تعزيز التعاون في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، كما نصت على العمل لإطلاق صندوق استثماري مشترك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ مشروعات تنموية في قارتي أفريقيا وآسيا، وتأسيس قاعدة بيانات رقمية موحدة للفرص الاستثمارية، وإطلاق منصات اقتصادية مشتركة، إلى جانب تطوير آليات تنفيذ المشاريع الاقتصادية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق قيمة مضافة للاستثمارات المستقبلية.

من الجدير بالذكر أن اتحاد رجال الأعمال العرب، الذي تأسس عام 1997 ويتخذ من العاصمة الأردنية عمّان مقرًا له، يُعنى بتوثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال في الدول العربية، والترويج لإقامة مشروعات عربية مشتركة.

ويعمل الاتحاد على تمثيل مصالح رجال الأعمال العرب في المحافل الاقتصادية الإقليمية والدولية، إلى جانب التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء، وتنظيم اللقاءات مع عدد من المسؤولين والخبراء الاقتصاديين العرب في مختلف التخصصات، بما يسهم في تبادل الخبرات والاطلاع على التجارب الاستثمارية الناجحة، وتطوير آليات التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في الوطن العربي.

في دورته المقبلة، نهاية العام الجاري، في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما لذلك من أهمية في تعميق التنسيق والتكامل بين الفاعلين الاقتصاديين في الوطن العربي.

ولفت إلى أهمية تعزيز التحول الرقمي، ودعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الشباب العربي، بما يسهم في تحقيق التوازن والتكامل الإقليمي، وتمكين القطاع الخاص العربي من أداء دور فاعل في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة.

من جهته، قال الركني إن توقيع مذكرة التفاهم يمثل انطلاقة لتعاون مثمر بين الجانبين، من خلال تبادل الخبرات وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، خصوصًا بين فئة الشباب والسيدات، مؤكدًا حرص الاتحاد الدولي على دعم المبادرات التي تعزز من حضور المستثمر العربي في الأسواق الإقليمية والدولية، وتدعم تكامل سلاسل القيمة بين الدول العربية وشركائها في العالم.

بدورها رحبت سيادة الشريفة بتوقيع مذكرة التفاهم مؤكدة على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص العربي في دعم جهود التنمية الشاملة، وأشارت أن المرحلة الراهنة تتطلب مزيدًا من التكامل والتنسيق بين مؤسسات الأعمال العربية والدولية، لمواجهة التحديات الاقتصادية واغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الحيوية، وأضافت أن الشراكات الاقتصادية المستدامة تمثل ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد العربي، لا سيما في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي.



زيان زوانة

المختص بالاقتصاد السياسي / إستشارات

يمكن أن يعرض القطبان العالميان لمخاطر مالية ونقدية واجتماعية وسياسية، إضافة للمخاطر التي يعيشها الإتحاد الأوروبي منذ بدأت حرب أوكرانيا. كذلك، دفع التنافس الأمريكي الصيني خاصة بقدم ترمب، إلى تحشيد عالمي، بإبراز تجمع Quad (Quad) rilateral Security Dialogue الذي يضم أمريكا والهند وأستراليا واليابان، ومبادرة إدارة بايدن المتمثلة بـ Indian- Middle- East- Europe Economic Corridor IMEC وتزاحم مشاريع الربط الإقتصادي والتجاري بين مراكز الإنتاج ومنافذ التوزيع وصولاً للأسواق بأقل وقت وتكلفه، حيث لاحظنا كيف عززت الحرب القصيرة بين باكستان والهند من العلاقات الباكستانية الصينية، وأبرزت أهمية مشروع الصين "الحزام والطريق"، ومثلها عزز العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران العلاقات الروسية الإيرانية الصينية، بتداخل مصالح عضويتها في تكتل "بريكس"، خاصة اتفاقيات تسوية التجارة بين أعضائه بعملياتهم المحلية بدلا من الدولار، ما يضيف مخاطر عالمية جديدة، بسبب استمرار الابتعاد عن الدولار، وحول ديناميكية هذا الصراع العالمي، وكيف

تحليل المخاطر الاقتصادية المستقبلية في ضوء خطة التحديث الاقتصادية

يعيش العالم منذ جائحة الكورونا فترة قلق ومخاطر، أضاف لها المزيد وصول الرئيس ترمب للبيت الأبيض على الداخل الأمريكي والتحالفات العالمية وقواعد التجارة الدولية المعروفة، وكذلك استمرار عدوان الكيان المحتل على أهلنا في غزة والضفة الغربية باتساع رقعة العدوان على إيران، ما عرّض قطاعات السياحة والنقل والإستثمار لتذبذبات ملموسة، كما عرّض أسواق العملات والسندات والأسهم والمعادن والسلع والذهب لتقلبات مستمرة، علما أن أسعار الأسهم الأمريكية، خاصة التكنولوجيا تستحق الحذر، ما عمّق حالة عدم اليقين، في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، ومخاطر الأمن السيبراني وأبعاد ثورة التكنولوجيا الرابعة والخامسة والذكاء الاصطناعي على الإقتصادات وبيئة الأعمال وتكاليفها وآلياتها، رغم احتفاظ أسواق النفط والغاز باستقرار نسبي ملحوظ. كذلك، ما زال التغير المناخي يؤثر على الإقتصادات العالمية، خاصة قطاع الزراعة والصناعات المرتبطة به، ما يخشى معه موجة تضخم جديدة، تطيل أمد سياسة التشدد النقدي العالمية، خاصة بعد اتفاق أمريكا مع شركائها التجاريين على فرض الرسوم التجارية الجديدة.

تتبنى الإدارتان الأمريكية والأوروبية سياسات إنفاق عسكري ضخمة، لم يتضح بعد كيف سيتم تمويلها، حيث تنحصر الخيارات بمزيد من الإقتراض أو رفع الضرائب أو تخفيض الحماية الإجتماعية، ولكل محاذيره، ما

مطمئنه مع سوريا ارتفعت معها فرص التصدير سلعا وخدمات تتزايد مع فرص الإعمار وتنظيم وفتح المعابر الحدودية في الرمثا وباب الهوى، وبوجود شركات صرافة متطورة لتسوية مضمونه لمدفوعات التصدير لسوريا، كذلك تشكل مراجعة وتقييم خطة التحديث الإقتصادي فرصة للإستفادة من دروسها في السنوات الثلاث الماضية، ليتم ترجمتها لخطة عمل تنفيذية مرنة تتفاعل مع الواقع ومستجداته، مع ضرورة تخفيض كلف تشغيل القطاع الخاص الأردني، حيث يلاحظ نقل شركات عالميه لمكاتب تشغيلها من الخليج العربي إلى الهند والمغرب ومصر نظرا لانخفاض كلف التشغيل هناك. تتشابك هذه المخاوف على تنوعها لتوجد رابحين وخاسرين بقدر تنوع ميادين استثمار رجال الأعمال ومخاطرها، ما يستلزم عليهم متابعة باحثين عن فرصها، بتفاعلهم المتكيف مع تغيراتها، وتنويع محافظ أعمالهم ومراكزها وإدخال التكنولوجيا عليها وبالإدارة الفضلى لتكاليفها التشغيلية والإنخراط بمنظومة الإقتصاد الإسلامي، بنوكا ووقفا وزكاة وآليات تمويل تنموية مستدامة مثل الصكوك الإسلامية.

تصعد وتهاوى إمبراطوريات الإقتصاد والأعمال، دولا وشركات وأفراد، وتتشكل وتنفصل التحالفات، لكن مخاطر المرحلة تجبرنا على مواجهتها لفترة من الزمن، وذلك بتأثير الجغرافيا السياسي والإقتصادي، وأمن الطاقة والمياه والثروات الطبيعية والممرات المائية وسلاسل التوريد، ما يجعل الدول العظمى بحاجة للدول الصغيرة التي تحتاجها هي الأخرى بدورها، ويكفي أن ننظر لأردننا كنموذج لهذا الواقع.

ستواجهه أمريكا، وأثر ذلك على أسعار صرف العملات العالمية، وتساؤلات الدول التي ربطت عملاتها بسعر صرف ثابت مع الدولار، تزداد مخاطرها على المديين البعيد والمتوسط مع ارتفاع مديونية دول العالم أغنياؤه وفقراؤه .

نال الأردن نصيبه من هذه المخاطر، فارتفع سعر الفائدة على الدينار بتأثيراته السلبيه، وكان مجاله الجوي ساحة اختراق دافع عنها قدر استطاعته، كما تحملت قواته العسكرية والأمنية أعباء جاهزية طوارئ في السنوات الأخيرة، وتحمل اقتصادنا مخاطر عدوان الكيان المحتل، فتراجعت قطاعات السياحة والسفر والإستثمار وسلاسلها الممتدة، كما رفعت إدارة ترمب الرسوم الجمركية على بضائعنا المصدرة لأمريكا إلى 20%، وتوقفت بعض مشاريع USAID، إضافة لتطورات الوضع في سوريا وحالات عدم استقراره المقلقه، هذا كله متصاحب مع مخاطر التحديات الداخلية المتمثلة باختلال المالية العامة وارتفاع الدين العام واستقرار البطالة على معدل مرتفع، وتشوهات سوق العمل والإدارة العامة والمحلية، والتي واجهها الأردن بمنعة حافظت على معدل نمو لم يتجاوز 2.7%، وبمعدل تضخم كان الأقل مقارنا مع معدله في معظم دول العالم، وبمتانة الوضع النقدي والمصرفي، إضافة لاستقرار بورصة عمان وتحسن ربحية شركاتها، ما رفد سيولة السوق بتوزيعات نقدية وعينية لافتة، ويؤشر إلى عدم استسلام الإقتصاد الأردني والأردنيون لمخاطر التحديات الخارجية، ومحافظتهم على تماسك أوضاعهم الداخليه باستقرار شمولي فريد في الإقليم .

كما انفتحت أمامهم آفاقا اقتصاديه

الطباع: الأردن يمتلك فرصا نوعية في قطاعات المستقبل

الأجنبية، ويساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة لتخفيض نسب البطالة وفق المستهدفات المطلوبة.



بين حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين لجريدة "الغد" بأن استمرار النمو في الاستثمار الأجنبي في المملكة بين رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، أن استمرار النمو في الاستثمار الأجنبي في المملكة بنسبة 14.3% ورغم الظروف الإقليمية المحيطة، يؤكد ثقة المستثمرين العرب والأجانب في بيئة الاستثمار في المملكة، خاصة في ضوء تعدد وتنوع القطاعات الاستثمارية المستهدفة، والمتمثلة في قطاعات الصناعات التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية، الإنشاءات، التعدين والاستثمار العقاري.

وأشار الطباع إلى أن نسبة 54.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والبالغة 240 مليون دينار، قد تركزت من الدول العربية، مدعومة بالاستقرار السياسي والنقدي لدى المملكة، الذي انعكس ارتفاعا في الصادرات الأردنية خلال الثلث الأول من العام الحالي، بنسبة 10.6%، مما يعزز جهود الأردن نحو اقتصاد إنتاجي يرفع حجم التبادل التجاري مع دول العالم، وحجم الاحتياطات

وأكد الطباع أن ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعكس ثقة المستثمرين بأن يكون الأردن منصة الانطلاق إلى الدول المجاورة، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع عدد كبير من دول العالم، وأشار إلى أن مضي الأردن في تبسيط الإجراءات في العملية الاستثمارية، سيعمل على جذب مزيد منها، خاصة في القطاعات المستهدفة في التعدين، الهيدروجين الأخضر والذكاء الاصطناعي، لما يتمتع به الأردن من ميزة تنافسية عالية إقليميا في تلك القطاعات، والعمل على عدم فقدان المستثمرين المحتملين خلال المرحلة المقبلة، وضرورة إعطاء الأولوية في إجراءات الاستثمار عند تنفيذ خطة التحديث الإداري.

وأشار إلى ضرورة العمل على جذب مشاريع البنية التحتية لتطويرها من جهة، وتطوير شبكات النقل الداعمة للصناعة الأردنية، محذرا من إجراء أي تعديل على التشريعات القائمة حاليا لضمان استقرارها وزيادة ثقة المستثمر الدولي بها، في ضوء وجود إمكانيات كبيرة في زيادة حجم الاستثمار في الأردن بالتشاركية مع القطاع الخاص، لتطوير مناخ الاستثمار بشكل أفضل وفي قطاعات محددة.

رجال الأعمال تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني - رواندي

بالفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة، لا سيما في قطاعات الزراعة والسياحة والصناعات الدوائية، وتعزيز قنوات التواصل بين مجتمعي الأعمال في البلدين بما يسهم في تبادل الخبرات وتوسيع آفاق التعاون المشترك.

من جانبه، رحب السفير نغانغو بمقترح تأسيس مجلس أعمال أردني-رواندي، مؤكداً اهتمام بلاده بتعزيز التعاون الاقتصادي مع الأردن، وأهمية تشجيع المستثمرين من الجانبين على استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة. وأشار إلى أن الأردن يتمتع ببيئة استثمارية جاذبة وحوافز مشجعة، كما أن رواندا توفر بيئة استثمارية محفزة وتسهيلات متعددة للمستثمرين الأجانب، مؤكداً أهمية رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين وتوفير الأطر المناسبة لدعم التعاون الثنائي.

ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن ورواندا لعام 2023 ما يقارب 3.4 مليون دولار مقارنة مع 2.4 مليون دولار لعام 2022.



استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، السفير الرواندي لدى المملكة، جيمس نغانغو، اليوم الأربعاء، لبحث آليات تأسيس مجلس أعمال أردني - رواندي، وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن ورواندا، بحضور عضو مجلس الإدارة المهندس عبدالرحمن أبو طير، والمدير العام للجمعية طارق حجازي وجرى خلال اللقاء استعراض سبل توسيع مجالات التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، إلى جانب مناقشة فرص تنمية التبادل التجاري والاستثماري، خاصة في القطاعات ذات الأولوية والاهتمام المشترك.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع أهمية بناء شراكات استراتيجية بين رجال الأعمال في الأردن ورواندا، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يزال دون المستوى المطلوب ولا يعكس الإمكانيات المتاحة. كما شدد على ضرورة تنظيم وفود اقتصادية متبادلة للتعريف



الأردن وسوريا ... تعاون وتكامل اقتصادي وأعد مبني على المصالح المتبادلة

قطاعات التعليم، والإدارة، والخدمات الطبية، ولفت إلى أن الأردن يتميز ببنية تحتية رقمية متقدمة نسبياً، تتيح المجال أمام شركات البرمجيات والخدمات التقنية للعمل في سوريا أو من خلال شراكات ومنصات رقمية مشتركة، ويّين أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بالاستقرار والتنظيم العالي، ما يمكّنه من لعب دور فاعل في تقديم حلول تمويلية لمشاريع الإعمار والتنمية، سواء عبر شراكات مصرفية أو تسهيلات ائتمانية.

وأشار كذلك إلى أن قطاع التعليم العالي الأردني قادر على تلبية الطلب السوري المتزايد على التأهيل والتدريب، بما يسهم في تعزيز التكامل بين البلدين، وأكد الطباع أن القطاع الخاص الأردني يمثل نموذجاً ناجحاً في الشراكة التنموية، إذ أثبت عبر العقود مرونة كبيرة وقدرة على التوسع في الأسواق المجاورة، مبيّناً أن أمامه اليوم فرصة حقيقية ليكون محركاً رئيسياً في تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية - السورية، ليس فقط من خلال التبادل التجاري، وإنما عبر استثمارات مستدامة وشراكات استراتيجية تسهم في دعم تعافي الاقتصاد في المنطقة بشكل عام.



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن فرص الأردن في السوق السورية واعدة، لا سيما في ظل بدء مرحلة إعادة الإعمار واستعادة الاستقرار التدريجي، مشيراً إلى أن المملكة تمتلك مزايا نسبية تؤهلها للعب دور محوري في دعم جهود التنمية في سوريا، وأشار الطباع إلى أن عدداً من القطاعات الأردنية يمكن أن تستفيد بشكل مباشر من هذه المرحلة، من أبرزها: القطاع البشري، وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم، والصحة، والقطاع المصرفي، وإدارة الشركات، لما تتمتع به من خبرات متقدمة وكوادر مؤهلة.

وأوضح أن الخبرات الأردنية معروفة بكفاءتها العالية وانضباطها المهني، وتمتلك القدرة على سد فجوات كبيرة في سوق العمل السوري، خصوصاً في

جمعية رجال الأعمال تلتقي السفير الأردني لدى السعودية



وأكد أن عمق العلاقات الاقتصادية الأردنية-السعودية يشكّل أرضية خصبة لتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص، مشدداً على الدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في زيادة حجم التبادل التجاري ورفع مستوى الاستثمارات المتبادلة.

وأضاف أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تولي اهتماماً كبيراً بتوسيع آفاق التعاون مع المؤسسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، من خلال بناء شراكات استراتيجية وتبادل الوفود التجارية، بما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية ويفتح آفاقاً جديدة للمستثمرين من كلا الجانبين.

من جهته، ثمن السفير أبو الفول الدور الذي تقوم به جمعية رجال الأعمال الأردنيين في دعم جهود تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، مؤكداً استعداد السفارة لتقديم كل أشكال الدعم للمستثمرين ورجال الأعمال الأردنيين المهتمين بالسوق السعودية.

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، مع السفير الأردني في المملكة العربية السعودية، هيثم أبو الفول، آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين، وسبل تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص في كلا الجانبين.

وشدد الطباع، خلال اللقاء الذي عقد في مقر الجمعية اليوم الأربعاء، على أهمية مواصلة التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص في كلا البلدين، بما يسهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية، وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.

وأشار الطباع أن السوق السعودية تُعد من أهم الأسواق التصديرية للأردن، داعياً إلى تكثيف الجهود لتسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين، وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا، والسياحة، والصناعة، والخدمات اللوجستية.

الضمور، وأعضاء مجلس الإدارة للجمعية
أيمن علاونة، والمهندس عبدالرحمن
أبو طير، والمدير العام طارق حجازي.

وأكد أبو الفول حرص السفارة على
تيسير أعمال رجال الأعمال الأردنيين في
السعودية، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم،
بما يساهم في تعزيز تواجدهم الاقتصادي
ويدعم الاقتصاد الوطني الأردني، مشيراً إلى
أهمية تفعيل قنوات التواصل المباشر مع
مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق مزيد
من التعاون المشترك.

وجرى اللقاء بحضور الملحق التجاري في
السفارة الأردنية لدى الرياض، الدكتور عيسى



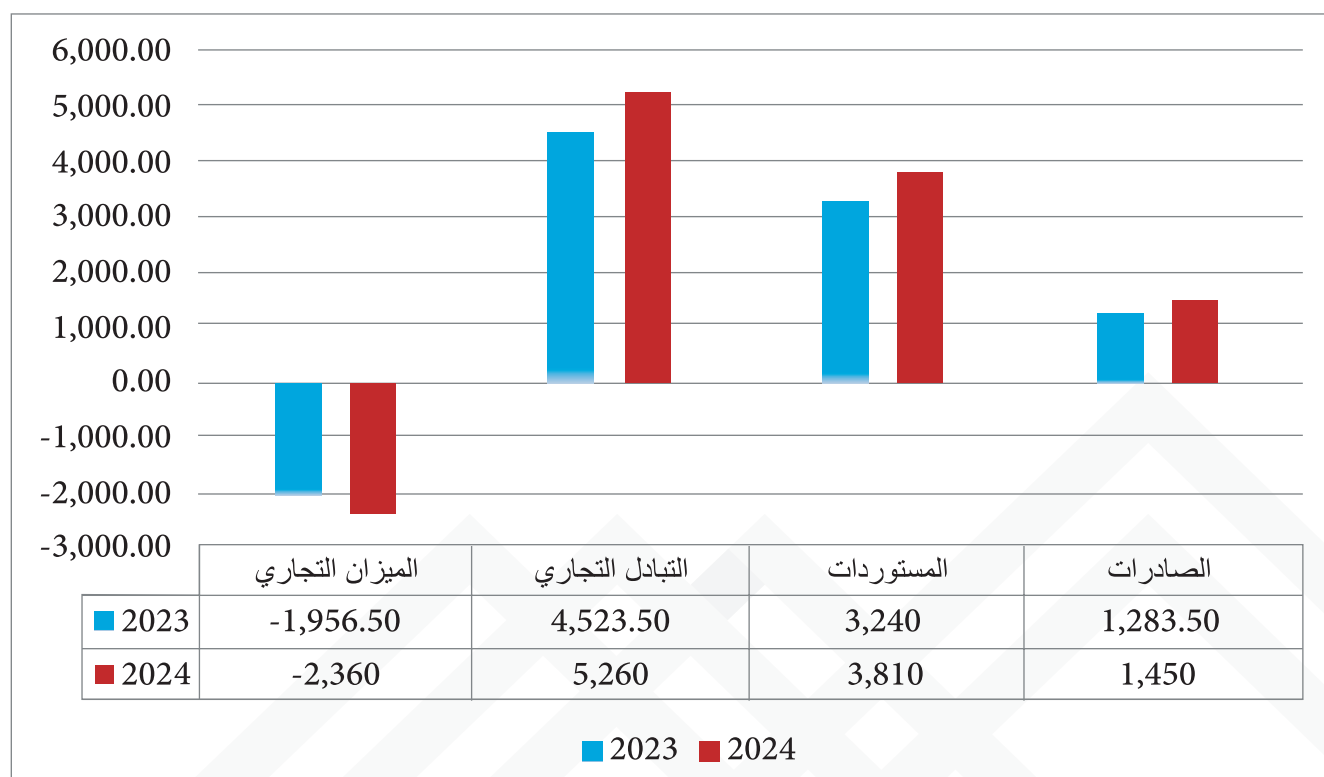
(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)



شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 16.500 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجمع الفقهي وكبار هيئات الشريعة الجنيب كبدل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم، والمضاربة بأموال حملة الوثائق. حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس. وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً. وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و 2022 و 2023 و 2024 على التوالي من مجلة World Finance. وحصلت على جائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن لعام 2025 من مجلة Euromoney.

التبادل التجاري بين الأردن والسعودية خلال (2023 - 2024)



أبرز الصادرات الأردنية إلى السعودية (2024)



المنتجات الصيدلانية



الأسمدة

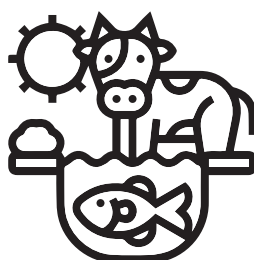


ألواح وصفائح معدنية وغير معدنية

أبرز المستوردات الأردنية من السعودية (2024)



مشتقات الحليب وألبان
وأجبان



الحيوانات الحية
والأسماك



أنصاف من المكسرات
والخضروات والفواكه المجففة

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

الرسوم الجمركية الأميركية.. الدبلوماسية الاقتصادية تقلص الأثر الطباع: الدبلوماسية الاقتصادية الأردنية نجحت بشكل ملحوظ



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، لجريدة الغد أن الرسوم التي فرضت مؤخرا تعد من بين الأدنى مقارنة بما هو معمول به في العديد من دول العالم، ما يعكس حرص الأردن على حماية بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقال الطباع إن النسبة المفروضة تعد معتدلة ومقبولة، خاصة إذا ما قورنت بالسياسات الجمركية المعتمدة في أسواق إقليمية ودولية، مشيراً إلى أن ذلك من شأنه أن يخفف الأعباء على القطاع الخاص ويساعد في الحفاظ على مستويات الأسعار ضمن نطاق معقول.

وأضاف، أن الدبلوماسية الاقتصادية الأردنية نجحت بشكل ملحوظ في الحد من ارتفاع الرسوم الجمركية على الأردن، بفضل التحرك السريع من قبل الجهات الرسمية المعنية، والتنسيق المستمر بين وزارة الخارجية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسات ذات

العلاقة، وهو ما أسهم في الحفاظ على استقرار العلاقات التجارية والحد من أي انعكاسات سلبية محتملة.

وأوضح الطباع أن القرار قد يترك أثراً محدوداً على بعض القطاعات، إلا أن الاستجابة الفاعلة من الجانب الأردني قد خففت من حدة تلك التأثيرات. وأشار إلى أن الحفاظ على استقرار الاتفاقيات التجارية وتفعيل اللجان المشتركة يعد ركيزة أساسية في مواجهة التحديات المرتبطة بفرض الرسوم أو تعديلها.

ضرورة تنويع أسواق الصادرات الوطنية ودعم المنتجين

ودعا الطباع إلى تنويع الأسواق التصديرية الأردنية، ودعم الصناعات المحلية لتعزيز قدرتها على التكيف، إضافة إلى توفير تسهيلات ائتمانية وتحفيزات ضريبية للقطاعات المتضررة، مؤكداً أن المرونة الاقتصادية وسرعة الاستجابة المؤسسية قادرتان على امتصاص أي أثر سلبي محتمل.

كما شدد على أهمية استمرار الحوار الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص لتقييم تداعيات القرار بشكل دوري، واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة، بما يضمن حماية المصالح الوطنية وتعزيز فرص التبادل التجاري المستدام مع الدول الصديقة والشقيقة

“رجال الأعمال” تطلع على مشاريع “البريد الأردني”



المواطنين؛ وتنسجم مع التوجيهات الملكية السامية.

واستعرض الداود، أهم إنجازات ومشاريع البريد الأردني، في مجالات الخدمات المالية الإلكترونية والبريدية، ومشروع مركز التجارة الإلكترونية والنقل السريع، ومركز التبادل الدولي، والنوافذ البريدية، في المؤسسات الحكومية والجامعات، بالإضافة إلى مشروع الأكاديمية الدولية للتجارة الإلكترونية واللوجستيك، التي تقدم العديد من البرامج التدريبية والتأهيلية في مجالات التجارة الإلكترونية والخدمات البريدية بمختلف أشكالها.

وبين أن البريد الأردني وقع مع صندوق التنمية والتشغيل اتفاقية تمويل، بقيمة مليون دينار، لشراء سيارات وسكوترات

اطلعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، برئاسة حمدي الطباع، خلال زيارتها شركة البريد الأردني ولقائها رئيس مجلس إدارة البريد الأردني سامي الداود، ومدير عام البريد الأردني هنادي الطيب، على أهم المشاريع والإنجازات، والخطط المستقبلية، وجرى بحث سبل التعاون المشترك، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية، بين الجانبين.

وبحسب بيان للشركة، اليوم الثلاثاء، أكد الداود أن الشركة تعد من المؤسسات الوطنية الرائدة، وتمثل أحد أوجه السيادة في الدولة، إذ تلعب دوراً محورياً كرافعة اقتصادية، تنمية شاملة ومتكاملة، وتقدم خدمات عصرية مواكبة التطور التكنولوجي والتحول الرقمي، تنفيذاً لمضامين رؤية التحديث الاقتصادي، وتلبي تطلعات واحتياجات

البريدية، وأمن البريد والمراسلات، والشحن والتوزيع ودبلوم التجارة الإلكترونية.

بدوره، أشاد الطباع بالتطور الكبير والإنجازات النوعية المختلفة، التي شهدتها البريد الأردني خلال الفترة الأخيرة، وإسهاماته الواضحة في تطوير الخدمات وتنويعها بما يواكب التحول الرقمي استناداً لما تملكه الشركة من خبرات إدارية وتنظيمية، وتشغيلية عالية وإمكانات بشرية وفنية ومادية متطورة، جعلت البريد الأردني نقطة وصل مع مختلف دول العالم عبر عديد الخدمات المالية الإلكترونية والبريدية.

وثقن دور البريد الأردني بتوفير العديد من البرامج التدريبية وبرامج التوظيف للشباب الأردني في مختلف مناطق المملكة، ضمن مبادراته النوعية التي تحقق الرؤى الملكية السامية ذات الأثر الإيجابي على المجتمع الأردني مما يساهم في الحد من ظاهرة البطالة بين الشباب الأردني.

في جميع محافظات المملكة، تهدف لتوفير 250 فرصة عمل للأردنيين، مضيفاً أن طالبي التمويل من خلال منصة البريد "منصة التشغيل بريد جو" سيحصلون على تدريب مجاني لدى الأكاديمية الدولية للتجارة الإلكترونية واللوجستيك لتأهيلهم للعمل ومتطلباته، قبل منحه التمويل المقدم من صندوق التنمية والتشغيل.

وأشار الداوود إلى أن البريد الأردني أطلق قبل أيام الأكاديمية الدولية للتجارة الإلكترونية واللوجستيك، وهي مؤسسة تدريبية ومنصة متقدمة للتعليم المهني والتقني، تقدم مجموعة من البرامج التدريبية تشمل: برامج التجارة الإلكترونية، وبرامج اللوجستيات والخدمات البريدية، وعمليات التوصيل، وبرامج التطوير المهني والمهارات الرقمية، والتسويق الرقمي، وإدارة المتاجر الإلكترونية، وتحليل البيانات، ونظم الدفع الإلكتروني، ودبلوم الخدمات



الأردن ومصر: شراكة اقتصادية راسخة وفرص استراتيجية لتعزيز التكامل العربي



النقل والخدمات اللوجستية، إلى جانب التوسع في التعاون الثلاثي مع العراق لإقامة مشاريع إقليمية كبرى.

وأكد الطباع أهمية توفير منصة تجمع رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين لاستكشاف الفرص الجديدة وتعزيز الشراكات الاستثمارية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للشعبين الشقيقين، مشيراً إلى دور الجمعية في تعميق العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين، حيث تم تأسيس مجلس الأعمال الأردني - المصري المشترك منذ عام 1985 ليكون جسراً للتعاون والتواصل بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين، والمساهمة في إزالة التحديات التي قد تواجه المستثمرين، والعمل على تطوير مجالات التعاون المشترك وفتح أسواق جديدة أمام السلع والخدمات، بما يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن ومصر.

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر تشكل نموذجاً متميزاً للشراكة العربية القائمة على المصالح المتبادلة والتكامل في الموارد والفرص، وأوضح الطباع أن هذه العلاقات تستند إلى أسس متينة من التعاون المشترك، تجسدها اجتماعات اللجنة المشتركة، التي أثمرت عن توقيع عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبيّن أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدعوماً بزيادة الاستثمارات المشتركة في مجالات حيوية مثل الصناعات الكيماوية، والأدوية، والطاقة المتجددة، والخدمات، وقال إن هناك فرصاً واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي، خاصة في مشاريع الربط الكهربائي، وتطوير المناطق الصناعية المؤهلة، وتوسيع الشراكات في قطاع

رجال الأعمال: تصريحات تنياهو وهمية وتعبر عن كيان زائل

أن الأردن، أرضاً وشعباً وقيادة، هو خط أحمر لا يُسمح بتجاوزه، وأنه سيتصدى بكل حزم لأي انتهاكات تمس مصالحه العليا.

كما أكد أن جميع أبناء الوطن هم جنود أوفياء في صفوفه، يبذلون الغالي والنفيس دفاعاً عنه، ويقفون خلف القيادة الهاشمية بثبات وإخلاص، متمسكين بالمبادئ، ماضين على العهد، لا يحيدون عن درب الدفاع عن الأرض والقضايا الوطنية حتى آخر رمق، وأشار إلى أن الأردن دولة راسخة بقوة إرادة أبنائه، وتشهد على عزمهم دماء الشهداء الأبرار التي خطت ملاحم من البطولة والفداء في سجل الوطن المجيد.

وتدعو جمعية رجال الأعمال الأردنيين المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف سياسي ودبلوماسي حازم على كافة المستويات العربية والدولية، والعمل على تفعيل أدوات الضغط القانوني والسياسي لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة. كما تناشد جميع القوى الشعبية والنقابية والحزبية إلى توحيد الصفوف ورص الجبهة الداخلية في مواجهة هذا العدو، وتصريحاته التي تعكس بوضوح العقلية التوسعية للاحتلال وأوهامه الاستعمارية، وضرورة محاسبة هذا الكيان المجرم على ما يرتكبه من جرائم حرب ممنهجة بحق الشعب الفلسطيني، والذي لا يزال يتعرض لعدوان وحشي وانتهاكات صارخة لكل المواثيق والأعراف الدولية، وسط صمت دولي مرفوض ومدان.

أعربت جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن إدانتها واستنكارها الشديدتين للتصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والمتعلقة بمزاعم إقامة ما يُسمّى بـ"إسرائيل الكبرى". وتري الجمعية أن هذه التصريحات تمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة المملكة الأردنية الهاشمية، وللقوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية، وتكشف عن نوايا توسعية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الخميس، أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن هذه التصريحات تعكس بوضوح العقلية الاستعمارية التي تأسس عليها هذا الكيان الزائل، وتُظهر حجم الأطماع والخيالات الوهمية والعنجهية الكاذبة التي تحكم تفكيره، وتُحاك من خلالها المؤامرات ضد عدد من الدول العربية، وأضاف أن هذه التصريحات تُعبر عن كيان مأزوم، بات محاصراً ومعزولاً عن العالم نتيجة جرائمه المستمرة بحق أهلنا في قطاع غزة الجريح، ومخططاته التوسعية في الضفة الغربية، إلى جانب اعتداءاته المتكررة على حرمة المسجد الأقصى المبارك.

وأكد الطباع أن الأردن سيبقى شامخاً وأبياً في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حفظهما الله ورعاهما. وشدد على



د. مخلص العمري

رئيس مجلس إدارة ادميرال ماركتس

وفي حقيقة الامر يمكن الادعاء بان هنالك نوع من الاستقرار التشريعي في التشريعات الاقتصادية وبشكل نسبي إذا ما تم مقارنة ذلك بالتغيرات المتكررة والمراجعات المستمرة التي كانت تحدث خلال السنوات الماضية للقوانين المختلفة. وقد يكون الاستقرار متعلق يقانون او تشريع معين دون غيره. ولكن الواضح ومن خلال الممارسات اليومية لأصحاب الاعمال ان المشكلة تكمن في عملية تطبيق وانفاذ القوانين والأنظمة واتساع مجالات الاجتهاد فيها، حيث لا يتم تطبيق القواعد والأنظمة على كافة القطاعات او حتى الشركات داخل نفس القطاع بعدالة ومساواة. وانما يسيطر موضوع انفاذ التشريعات على أمور مختلفة تتمثل في مزاجية الموظفين

التشريعات الاقتصادية بين الاستقرار واجتهادات التنفيذ

لا يختلف أحد على ان استقرار التشريعات الاقتصادية النازمة لبيئة الاعمال والاستثمار هي أحد اهم عوامل جذب الاستثمار سواءً الاستثمارات الأجنبية المباشرة او حتى تحفيز الاستثمارات المحلية والدعوة الى توسيعها. ولوحظ في الأونة الأخيرة كثرة ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة استقرار التشريعات الاقتصادية خصوصاً في ظل توجه الحكومة نحو مراجعة القوانين الاقتصادية المختلفة وكذلك سلسلة الإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها مؤخراً بهدف تنشيط وتسريع وتيرة النمو في بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية. هذا بالإضافة إصدار القوانين الجديدة لأول مرة مثل قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية واحتمالية مراجعة بعض القوانين والأنظمة الاقتصادية بما يواكب التطورات الاقتصادية العالمية وبما يتواءم مع تطبيق وتنفيذ خطط برنامج التحديث الاقتصادي وكذلك التحديث الإداري كون أن التحديثان مترابطان ومتلازمان.

التي تتم داخله، فيصبح المستثمر تحت انطباع ان استثماراته ومصيرها متعلق بمزاجية المشرع والموظف المنفذ او مدى استقرار علاقاته الشخصية مع المؤثرين رغم استقرار التشريعات. وبالتالي فان على راسمي السياسات والتشريعات ومتخذي القرارات الاقتصادية الاعتراف بهذه القضية بداية ومن ثم العمل على إصلاحها من خلال التركيز على التغييرات المؤسسية التي تقلل من الاجتهاد في تنفيذ الأنظمة والقوانين وتحكم عمل الموظف المنفذ بحكمة وحرفية ولا تجعل له مجال المناورة في توظيف قناعاته الشخصية، ويساعد ذلك أيضا المضي في جملة الإصلاحات المؤسسية خصوصا المتعلقة بتقديم الخدمات والإجراءات الحكومية ضمن الأطر التكنولوجية بعد إعادة هندستها وتبسيطها. إضافة الى ذلك، فان تعزيز الحوار بين الحكومة ومجتمع الاعمال وتطبيق مبدأ الشراكة الفعلية على قدر عال من الأهمية، فهذا الحوار حول الأنظمة والتشريعات واليات التنفيذ يجب ان يكون بشكل دوري ومنهجي.

المعنيين ومدى قناعاتهم الشخصية في تطبيق وتفسير الأنظمة والقوانين، وهنا تلعب العلاقات الشخصية واتساعها دورا بارزا في حصول صاحب الأعمال على حقوقه او انجاز معاملاته اليومية بيسر وسهولة. هذا بالإضافة الى تفسير القوانين وتنفيذها بشكل مختلف في حال الانتقال من فرع او إدارة الى فرع او إدارة أخرى داخل نفس المؤسسة. ويزداد الامر تعقيدا بالنظر الى الممارسات التي تتم عند المرجعيات القانونية التي تعنى بإبداء الراي حول تفسير التشريعات والتي لوحظ انتاجها لأراء مختلفة من فترة الى أخرى لذات القضية او العدول عن تفسيراتها لبعض المواضيع ضمن فترة قصيرة دون تغير الظروف المحيطة بموضوع التفسير.

وهنا يكمن جوهر القضية والمتمثل في أن الية تنفيذ التشريعات وتأثرها بالاجتهادات والمحسوبية لا يقل أهمية عن موضوع استقرار التشريعات نفسها، فان مثل هذه الممارسات يبعث بإشارات سلبية وغير مشجعة لمجتمع الاعمال ورجالاته حول واقع البيئة الاستثمارية والممارسات المنفرة

رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية السورية



تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وإعادة الإعمار في سوريا.

وأشار إلى إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية في سوريا من الخبرات الأردنية في قطاعات الخدمات والمالية والصحة والصناعة، داعياً إلى إزالة المعوقات الجمركية واللوجستية، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية، وتشجيع إقامة المنتديات الاقتصادية ومجالس الأعمال المشتركة بما ينعكس إيجاباً على حجم الاستثمار المتبادل.

من جانبه، أعرب السفير القضاة عن تقديره لجهود الجمعية في تعزيز التعاون الاقتصادي للمملكة، مؤكداً حرصه على

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، مع سفير المملكة الأردنية الهاشمية المعين حديثاً لدى الجمهورية العربية السورية سفيان القضاة، آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين وسبل تعزيز التبادل التجاري وتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الثلاثاء، أكد الطباع أهمية الدور الذي تضطلع به السفارة الأردنية في دمشق في تيسير التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم السوريين، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، في ضوء تطلع القطاع الخاص الأردني إلى شراكات استراتيجية

الرسمية أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين بلغت نحو 122 مليون دينار حتى نهاية أيار 2025، مقابل 38 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2024، في حين بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الجانبين خلال عام 2024 نحو 122 مليون دينار، وتصدّرت الأسمدة والمنتجات الصيدلانية والألواح المعدنية وغير المعدنية قائمة الصادرات الأردنية إلى السوق السورية.

وحضر الاجتماع من أعضاء مجلس الإدارة المهندس يسري طهوب، أيمن علاونة، والمهندس عبدالرحمن أبوطير، والمدير العام طارق حجازي

التواصل مع الفعاليات الاقتصادية الأردنية لتذليل العقبات أمام المستثمرين الأردنيين في السوق السورية، وتعزيز حضورهم في مختلف القطاعات، وشدد على أهمية بناء شراكات تنموية قائمة على المصالح المشتركة، لافتاً إلى أن السفارة ستكون داعماً رئيساً لتوسيع العلاقات الاقتصادية وتوفير بيئة آمنة ومحفزة للأعمال

ومن الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وسوريا شهد ارتفاعاً لافتاً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، بنسبة بلغت 221% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وأظهرت البيانات





البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"



توفيرك عنا، وربحك منا...

افتح أو غدّ حسابك الآن

5 رابحين نصف سنوياً
50,000 دينار لكل رابح
رابحين اثنين سنوياً
100,000 دينار لكل رابح

رابح واحد شهرياً
9,999 دينار
رابح واحد ربع سنوياً
25,000 دينار

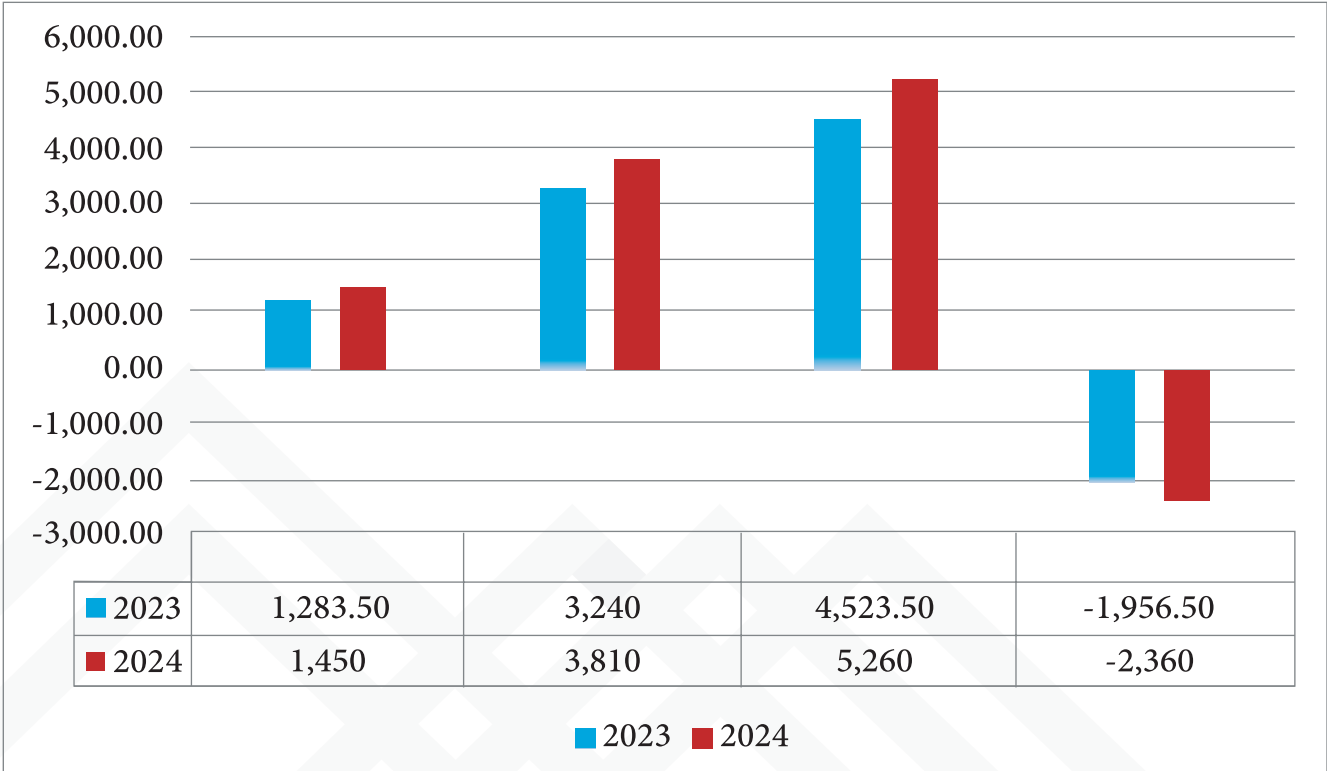
5 رابحين يومياً
لكل رابح
1,000 دينار
رابح واحد أسبوعياً
5,000 دينار
رابح واحد يومياً خلال شهر 12
9,999 دينار



خاضع لشروط وأحكام البنك
تنتهي الحملة بتاريخ 2025/12/31

06-5200999

Trade exchange between Jordan and Saudi Arabia(KSA) (2023-2024)



The most critical Jordanian export to KSA (2024)



Metal and non-metallic plates and sheets



Fertilizers

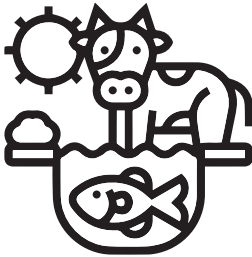


Pharmaceutical products

The most critical Jordanian import from KSA (2024)



Varieties of nuts, vegetables and dried fruits



Live animals and fish



Dairy products, dairy products and cheeses

source: ITC.

JBA, Abu AlFoul explore ways to enhance trade, investment ties with Saudi Arabia



President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, discussed with Jordanian Ambassador to Saudi Arabia, Haitham Abu AlFoul, ways to intensify efforts to facilitate Jordanian-Saudi trade exchange and establish joint investment projects, mainly in the technology, tourism, industry, and logistics sectors.

During the meeting, held at the JBA's headquarters on Wednesday, Tabbaa called for continuing coordination between both countries' private sector institutions, given its "positive" impact in opening new markets for Jordanian products and increasing volume of mutual investments.

Saudi Arabia is one of Jordan's key export markets, he said, noting joint "deep-rooted" economic relations forms a "solid foundation" for strengthening trade and investment cooperation, he pointed out.

Tabbaa said the JBA seeks to expand partnerships with Saudi economic institutions by exchanging trade delegations and building "strategic" relations, which would stimulate economic activity and provide fresh opportunities for the two countries' investors.

Abu AlFoul, in turn, commended the JBA's "vital" role in supporting bilateral economic relations, affirming the embassy's "commitment" to providing "full support" to Jordanian businessmen and investors wishing to enter the Saudi market.

On its future role, the ambassador underlined the embassy's "commitment" to facilitating the work of the Jordanian private sector in Saudi Arabia and providing the necessary facilitations to enhance its economic presence.

The diplomat also called for activating direct communication channels with private sector institutions to achieve "greater" bilateral cooperation.



JBA, Rwandan Ambassador Discuss Plans for Business Council



President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, met on Wednesday with Rwandan Ambassador to Jordan, James Ngango, to explore the establishment of a Jordanian-Rwandan Business Council aimed at strengthening economic ties between the two countries.

According to a JBA statement, discussions focused on enhancing cooperation between the private sectors of both countries and identifying opportunities to boost trade and investment, particularly in key sectors of mutual interest.

Tabbaa highlighted the importance of forging strategic partnerships between Jordanian and Rwandan business leaders. He called for organizing reciprocal economic delegations to showcase investment prospects in the Kingdom, especially in agriculture, tourism, and pharmaceuticals, and to facilitate communication between the business communities in both nations. Such efforts, he said, would help promote the exchange of expertise and expand avenues for cooperation.

Ngango welcomed the proposal to establish a joint business council, expressing Rwanda's interest in deepening economic collaboration with Jordan. He underscored the importance of encouraging investors from both countries to explore available opportunities.

He noted that Jordan offers an attractive investment climate with a range of incentives, while Rwanda also provides a favorable environment and multiple facilities for foreign investors. He stressed the need to increase the volume of trade and to develop frameworks that support bilateral cooperation.

Trade between Jordan and Rwanda reached approximately \$3.4 million in 2023, up from \$2.4 million in 2022.



new opportunities, particularly in the technology, energy, manufacturing, and services industries. He underscored the importance of forging robust partnerships with international institutions to achieve sustainable growth and economic diversification across Arab states.

Notably, the upcoming Arab Businessmen and Investors Forum, to be held in the United Arab Emirates at the end of this year, represents a significant platform to deepen economic coordination and integration within the Arab world.

Hijazi further emphasized the imperative of promoting digital transformation, entrepreneurship, and the empowerment of small and medium-sized enterprises (SMEs), especially among Arab youth, to bolster regional economic balance and private sector dynamism amid rapid geopolitical and economic shifts.

Rukbi affirmed that the MoU marks the inception of a constructive collaboration focused on knowledge exchange, innovation, and entrepreneurship promotion, with particular attention to youth and women's economic participation. He reiterated the International Federation's dedication to supporting Arab investors' expansion in regional and global markets and enhancing value chain integration between Arab countries and international partners.

Sharifa Bodour bint Abdulilah, President of

the International Federation of Businessmen and Women in the Kingdom, welcomed the agreement, stressing the critical role of the Arab private sector in driving comprehensive development initiatives. She called for intensified coordination between Arab and international business entities to address economic challenges and capitalize on investment opportunities across vital sectors.

The MoU includes provisions for establishing joint working committees, hosting economic forums and investment events, and enhancing cooperation in corporate social responsibility and sustainable development. It also envisages launching a joint investment fund to support SMEs, implementing development projects in Africa and Asia, creating a unified digital database of investment opportunities, and establishing collaborative economic platforms. Furthermore, it aims to develop mechanisms leveraging artificial intelligence technologies to optimize project implementation and maximize investment value.

Founded in 1997, the Arab Businessmen Union focuses on strengthening economic relations among Arab entrepreneurs, promoting joint Arab ventures, representing Arab business interests at regional and international economic forums, and highlighting investment opportunities within member states.

Arab Business Federations Sign MoU to Boost Economic Integration, Investment Cooperation



The Federation of Arab Businessmen and the International Federation of Businessmen and Women formalized a strategic memorandum of understanding (MoU) in Amman on Tuesday, aiming to deepen economic cooperation and advance sustainable development across the Arab region.

The MoU was signed by Tariq Hijazi, Assistant Secretary-General of the Federation of Arab Businessmen, and Majed Rukbi, Secretary-General for the Middle East and North Africa Region of the Dubai-based International Federation of Businessmen and Women. The agreement seeks to strengthen ties between Arab and global business communities and establish frameworks for enhanced joint coordination.

A key objective of the MoU is the organization of an Arab Business Community Forum slated for the end of 2025, designed to foster ongoing collaboration among Arab entrepreneurs and private sector stakeholders.

The International Federation of Businessmen and Women in the Kingdom said that the agreement aligns with efforts to harmonize strategic visions, reinforce Arab and international economic integration, and stimulate investment in priority regions such as Africa, Asia, and the Middle East.

Hijazi described the MoU as a pivotal step toward consolidating the efforts of the Arab and international private sectors to confront economic challenges and unlock

and reaffirmed the Council's commitment to sustaining activation of the Free Trade Agreement. He called for building on existing cooperation to deepen business relations between the two countries.

Jordanian head of the Council, Yusri Tahboub, described the Council as a strategic platform for fostering bilateral cooperation and advancing joint ventures. He emphasized efforts to reactivate the Free Trade Agreement with Turkey to align with Jordan's economic openness goals.



Tahboub said the Council is focused on enhancing investment incentives and fostering the exchange of opportunities in priority sectors, especially industry, medical tourism, energy, and mining.

Salim Dada, President of the Turkish-Jordanian Businessmen Association, said the association was established two years ago to strengthen economic ties and strategic cooperation between the business communities of both countries. He emphasized Jordan's position as a promising investment hub in the region due to its strategic location, political stability, skilled workforce, and opportunities in renewable energy, tourism, IT, pharmaceuticals, manufacturing, and logistics.

He added that Jordan's competitive advantages and favorable business environment bolstered by free trade agreements with the United States, the European Union, Canada, and several Arab

and Asian countries make it a gateway to markets in Iraq and the Gulf.

Aldada also highlighted Jordan's investor-friendly legal framework, which ensures equal treatment for local and foreign investors and promotes innovation and entrepreneurship.



For his part, Turkish Ambassador to Jordan Yakup Caymazoglu announced that meetings of the Jordanian-Turkish Joint Economic Committee will convene in Amman this October, opening further avenues for cooperation and addressing challenges facing businesspeople.

He noted that both countries and the wider region face shared challenges due to rising costs stemming from developments in the Gaza Strip and the West Bank, as well as internal issues in Syria and Iraq. However, he emphasized that these circumstances also present new opportunities for cooperation, particularly given the political alignment between Jordan and Turkey.

Caymazoglu pointed to recent positive developments, including the lifting of US and European sanctions on Syria, which could pave the way for joint Jordanian-Turkish ventures targeting Syrian and regional markets. He expressed optimism about forming a robust economic partnership, citing Jordan's industrial capacity, strategic investment zones, and customs advantages that support export access to markets in the United States and Canada.

Jordanian-Turkish Business Council Highlights Need to Bolster Trade, Investment Ties



President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, underscored the importance of enhancing economic and investment ties between Jordan and Turkey during the Jordanian-Turkish Business Council meeting held in Amman. The event was organized in cooperation with the Foreign Economic Relations Board of Turkey (DEIK).



Tabbaa stressed the need to expand trade cooperation and activate the role of the Jordanian-Turkish Business Council in supporting the private sector and promoting mutual investments. He pointed to the solid and long-standing bilateral relations, which have evolved over the past two decades, particularly in the field of economic cooperation.

He noted that trade exchange between the two countries in 2024 reached approximately \$1 billion, with Jordanian imports from Turkey totaling about \$815 million, while exports to Turkey stood at only \$106 million just 12 percent of the total trade volume. He called for redressing this imbalance by strengthening Jordanian exports to the Turkish market.

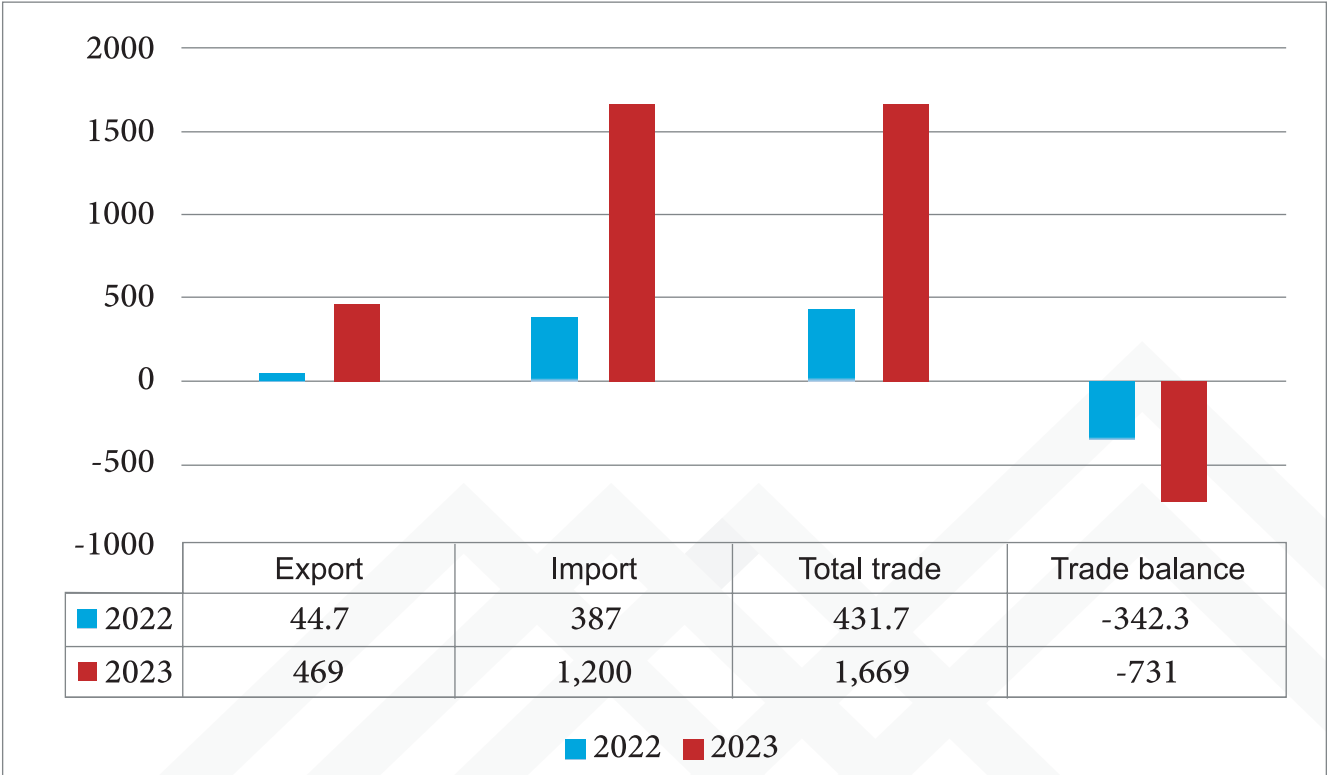
Tabbaa urged Turkish business leaders to explore investment opportunities in Jordan and intensify coordination and engagement between the two private sectors. He highlighted Jordan's ongoing implementation of major projects under the Economic Modernization Vision, offering opportunities in key sectors such as ICT, logistics, tourism, industry, agriculture, healthcare, energy, and mining, in addition to public-private partnership ventures.

He added that since its establishment in 1994, the Jordanian-Turkish Business Council has served as a vital communication platform for both countries' business communities, facilitating economic dialogue, knowledge sharing, and investment promotion.

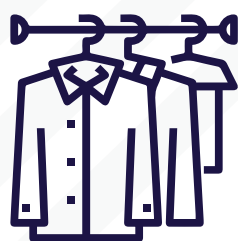


The Turkish head of the Council, Levent Birant, emphasized the strong economic and trade ties between Jordan and Turkey

Trade exchange between Jordan and United Kingdom (2022-2023)



The most critical Jordanian export to United Kingdom(2023)



Apperals



Metal ores and scrap



Vegetables and fruits

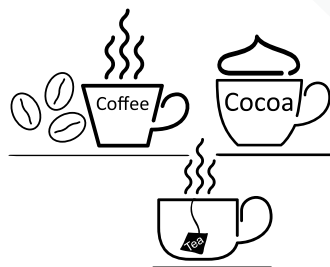
The most critical Jordanian import from United Kingdom (2023)



General industrial machinery



Cars



Coffee, tea and cocoa

source: ITC.

JBA, Welsh Delegation Discuss Boosting Trade and Investment Cooperation



Secretary General of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Abdul Rahim Baqaei, met Monday with a Welsh government delegation to discuss strengthening economic, trade, and investment ties between Jordan and Wales, and to explore new avenues for cooperation across various sectors.

The delegation included Sarah Taylor, Head of the Welsh Government Regional Office in Dubai, and Phil Taylor, Deputy Director of the Welsh Government Office for the Middle East and North Africa.

Baqaei emphasized the importance of boosting trade and investment exchange and encouraging regular business engagements between the two sides to identify promising opportunities.

He noted that since 2024, the JBA has been linked to the Joint Jordanian-Welsh Business Council, established in collaboration with the Chamber of Commerce of Wales. This council, he said, has marked a significant milestone in strengthening ties between the business communities of both countries.

He highlighted the need to broaden cooperation to include strategic partnerships with British universities and companies,

which would contribute to Jordan's economic development and technical advancement. Baqaei also pointed to tax incentives and business facilitation measures introduced by the Jordanian government to attract foreign investment, particularly in the services sector.

Sarah Taylor affirmed Wales' interest in enhancing collaboration with Jordanian private sector institutions and attracting more British investment to the Kingdom. She emphasized the potential for growth in sectors where Jordan has competitive advantages, especially services.

Taylor also noted that the Welsh Government Regional Office is ready to support business ties by facilitating bilateral meetings and providing the JBA with the necessary tools and information to help Jordanian businesses access the Welsh market and benefit from its available opportunities.



Jordan and the UAE Aim to Surpass \$8 Billion in Non-Oil Trade



Hamdi Tabbaa, President of the Jordanian Businessmen Association, stressed that the UAE is one of Jordan's key economic partners and one of the largest investors in many vital sectors that contribute to national economic growth, including pharmaceuticals, agriculture, logistics, and energy.

He stated that UAE investments in Jordan are estimated at around \$22.5 billion, and non-oil bilateral trade grew by 118% between 2019 and 2023. Jordan's share of the UAE's total non-oil trade with Arab countries reached 8%, making the UAE Jordan's fifth-largest trading partner.

Tabbaa described the CEPA as a strategic step to enhance mutual investments and bilateral trade, including the implementation of a \$5.5 billion package of investment projects. These projects support Jordan's Economic Modernization Vision and include service, development, and infrastructure initiatives that aim to capitalize on available opportunities and foster sectoral integration—especially in

areas impacted by regional geopolitical challenges.

He added that the agreement will open new avenues for long-term partnerships between business communities and the private sectors of both countries, fostering joint economic growth and job creation, particularly for Jordanian youth and SMEs. It will also reduce trade restrictions and create effective collaboration platforms that empower the next generation of entrepreneurs and innovators, ensuring inclusive benefits from economic gains. Tabbaa stressed the importance of active public-private sector cooperation to effectively implement the agreement, particularly in energy, mining, potash and phosphate production, and pharmaceuticals.

He underscored the importance of offering customs and tax exemptions to the UAE side to facilitate smooth implementation, in addition to enhancing information exchange to ease the import and entry of goods.

Lifting Sanctions on Syria to Revive Economic Ties, Trade Flow, Says JBA President



President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, welcomed the decision to lift economic sanctions on Syria, calling it a “significant” step to revitalize bilateral economic activity and open new opportunities for the Jordanian private sector.

In a statement issued Wednesday, Tabbaa noted the decision still requires time for legal and procedural steps to take effect, it represents a “hopeful” sign of Syria’s reintegration into the Arab sphere and a potential catalyst for renewed joint Arab economic cooperation.

Tabbaa emphasized the move will help facilitate the movement of goods and commodities across land crossings, which would in turn enhance Jordan-Syria trade volumes after a period of “notable” decline. He also highlighted the potential benefits for Jordan’s transportation, services, and industrial sectors.

Tabbaa noted the decision may contribute to accelerating reconstruction efforts in Syria, stimulating economic growth and generating employment opportunities.

The step also positions Jordan as a key regional hub for trade, investment, and development projects, with Jordanian firms well placed to engage in major initiatives, particularly in construction, infrastructure, and energy, he pointed out.

The JBA president reiterated the association’s “readiness” to work with relevant partners to support Syria’s economic recovery, with the broader goal of fostering shared prosperity, a favorable investment climate, and regional stability.

Tabbaa also stressed Jordan’s “historic” ties with Syria and its commitment to supporting the Syrian people in various fields, aiming to ensure positive outcomes that serve common interests.

JBA, Avedissian discuss establishment of Jordanian-Cypriot Business Council



Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, on Wednesday discussed with Cyprus Ambassador to Jordan, Sevag Avedissian, the establishment of a Jordanian-Cypriot Business Council to enhance opportunities for economic cooperation.

In a JBA statement, Tabbaa emphasised the deep-rooted, strategic bilateral relations, noting the association's keenness to enhance economic, trade and investment cooperation to achieve the "greatest possible" benefits.

He said this prospect emerges, given the opportunity to explore various aspects of mutual partnership that would stimulate growth, enhance trade and provide new investment opportunities, the Jordan News Agency, Petra, reported.

Tabbaa stated investment projects in the Kingdom enjoy "significant" privileges for investors and cover numerous economic sectors, making them "effective" contributors to achieve goals of the Economic Modernisation Vision (EMV).

He also called for intensifying meetings and exchanging "promising" investment opportunities among the two countries' businesspeople and the private sector.

To boost economic collaboration, Tabbaa stressed the importance of developing trade exchange mechanisms and mutual regulatory legislation to contribute to increase volume of trade exchange and joint investments.

The Cyprus ambassador welcomed establishment of the joint council, which would contribute to strengthening the Jordanian-Cypriot business people's economic, trade and investment ties and support the two countries' private sector cooperation.

The diplomat noted Jordan has "promising" investment opportunities in numerous economic sectors, mainly in the pharmaceutical, food, real estate, contracting and information technology sectors.

Tabbaa: JBA keen to bolster private sector, turn Kingdom to investment hub



The Jordanian Businessmen Association (JBA) groups in its membership leading business people of key economic sectors with high added value to the national economy, President Hamdi Al-Tabbaa said on Saturday.

"The JBA aspires to boost cooperation with the private sector to gradually improve economic growth this year, and move forward in implementing the economic modernization vision," he told the annual meeting of the association.

He stressed the need to improve the business environment, enhance the national economy's ability to attract and stimulate investments, and make Jordan a regional hub for investment and development projects.

Tabbaa also spoke of the need to upgrade infrastructure and keep up to global

advancements and competitiveness in the information technology sector.

He commended the Kingdom's "remarkable" monetary policies and fiscal prudence, which helped build a strong foreign currency reserve, lure in global capital, achieve stability and raise credit ratings by international agencies.



Senate Energy Committee Visits the Jordanian Businessmen's Association



The Senate Energy and Mineral Resources Committee, chaired by Senator Farouq Al-Hiyari, visited the Jordanian Businessmen's Association on Wednesday.

Senator Al-Hiyari stated that the committee's visit to the association aimed to enhance cooperation and communication with private sector institutions, including the businessmen's association, to foster a favorable investment climate that enables the private sector to play its role in sustainable economic development and strengthen the energy and mineral resources sector.

He emphasized that the committee's agenda aims to examine the most important issues and challenges facing the private sector related to the energy and mineral resources sector from the perspective of businessmen, in line with the initiatives, programs, and projects stemming from the executive program of the Economic Modernization Vision and the development of the sector's legislative structure.

He praised the association's pivotal role in organizing and facilitating the work of the private sector in achieving the goals of the Economic Modernization Vision.

In turn, Ayman Alawneh, a member of the Association's Board of Directors, presented, in the presence of the Association's Director

General, Tariq Hijazi, and the Association's members, the most prominent topics reflecting the private sector's vision for the energy sector and the challenges it faces.

He pointed out that the meeting was held to discuss the most prominent plans developed to achieve the goals of the Royal Committee for Economic Modernization in the energy and mineral resources sectors. He also highlighted the vital role of the mineral resources sector and its contribution to economic growth, providing job opportunities for citizens, and meeting market needs for raw materials. He also reviewed the most prominent priorities and projects related to the energy and minerals sector.

The visit was attended by Senators Mamdouh Nabas, Engineer Issa Ayoub, Engineer Amer Al-Hadidi, Engineer Mohammed Al-Najjar, Dhaifallah Al-Qallab, and Ahmed Al-Khudari.



جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

40 Years
OF GROWTH

 Investment for Future

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 28 - August 2025

40 Years
OF GROWTH

 Investment for Future